وزارة المالية والاقتصاد الوطني
Ministry of Finance
and National Economy

التقرير الاقتصادي الفصلي لمملكة البحرين

الربع الثاني من العام 2023

صدر في أكتوبر 2023

المحتوى

نظرة عامة لأداء اقتصاد مملكة البحرين	3
الاقتصاد العالمي	4
اقتصاد دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية	6
الأداء الاقتصادي لمملكة البحرين	7
القطاع غير النفطي	8
القطاع النفطي	12
مؤشر أسعار المستهلك	13
مؤشر أسعار المنتج	14
المشاريع التنموية	15
الحساب الجاري	16
أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	19
الاستثمار الأجنبي المباشر	21
سوق العمل	23
مستجدات السياسات النقدية والقطاع المالي	25
أسعار الفائدة	25
عرض النقد	26
معدلات الإقراض والودائع	27
الأسواق المالية	29
السندات والصكوك قصيرة الأجل الصادرة من مصرف البحرين المركزي	30
قطاع التأمين	31
تنافسية مملكة البحرين على المستوى العالمي	33
قائمة المصطلحات	35

نظرة عامة لأداء اقتصاد مملكة البحرين
للربع الثاني من العام 2023

نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة
(على أساس سنوي)

الناتج المحلي الإجمالي	القطاع غير النفطي	القطاع النفطي
▲+2.0%	▲+2.0%	▲+2.2%

أسرع القطاعات غير النفطية نمواً
خلال الربع الثاني للعام 2023 (على أساس سنوي)

المواصلات والاتصالات	الفنادق والمطاعم	الأنشطة العقارية وخدمات الأعمال	المشروعات المالية
▲+13.3%	▲+9.6%	▲+4.9%	▲+4.7%

أداء أبرز المؤشرات الاقتصادية
خلال الربع الثاني للعام 2023 (على أساس سنوي)

حركة المسافرين عبر مطار البحرين الدولي	نسبة إشغال الفنادق (4و 5 نجوم)	حجم التداول العقاري	قيمة التحويلات المالية الإلكترونية
▲+20.2%	▲+8.0%	▲+19.0%	▲+12.4%

انعكاس المؤشرات الاقتصادية على تنافسية وتصنيف مملكة البحرين في التقارير الدولية

IMD تصنيف تنافسية المواهب العالمي 2023
المركز 27 عالمياً
تحسن بواقع 8 مراتب

مؤشر الابتكار العالمي 2023 — WIPO
المركز 67 عالمياً
تحسن بواقع 5 مراتب

تقرير الحرية الاقتصادية في العالم 2023 — FRASER INSTITUTE
المركز 45 عالمياً
تحسن بواقع مرتبتان

الاقتصاد العالمي

- من المتوقع أن ينمو الاقتصاد العالمي بمعدل 3.0% خلال العامين 2023 و2024 تزامناً مع تبدد المخاطر المحتملة لحدوث ركود اقتصادي
- توقعات بانخفاض معدل التضخم العالمي تدريجياً من 8.7% في العام 2022 إلى 6.8% في العام الحالي و5.2% في العام 2024

على الرغم من التباطؤ المتوقع في نمو الاقتصاد العالمي والذي قد يصل إلى 3.0% في العام 2023 بعدما بلغ 3.5% في العام 2022. إلا أنه وبحسب تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي" الصادر عن صندوق النقد الدولي في شهر يوليو 2023، من المتوقع أن يتحسن الأداء الاقتصادي العالمي في ظل ارتفاع أسعار الفائدة، وذلك بالتزامن مع تبدد المخاطر المحتملة لحدوث ركود اقتصادي. ومن جانب آخر، فأنه من المتوقع أن يتم تخفيف السياسة النقدية بشكل تدريجي نتيجةً لانخفاض معدلات التضخم.

ووفقاً للتقرير، فيتوقع أن تسجل الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية نمواً بنسبة 4.0% في العام 2023، مدعوماً بنمو اقتصاد جمهورية الهند بنسبة 6.1%، والذي يشهد انتعاشاً في الاستثمارات المحلية، أما جمهورية الصين الشعبية فمن المرجح أن تسجل نمواً اقتصادياً بنسبة 5.2% مع توقع أن يستمر معدل الاستهلاك في التحسن. ومن ناحية أخرى، من المتوقع أن تشهد الاقتصادات المتقدمة نمواً بوتيرة أقل في العام 2023، مع توقعات بأن تبلغ 1.5% هذا العام، مقارنة بنمو قدره 2.7% في العام 2022.

توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي (بالأسعار الثابتة، على أساس سنوي)

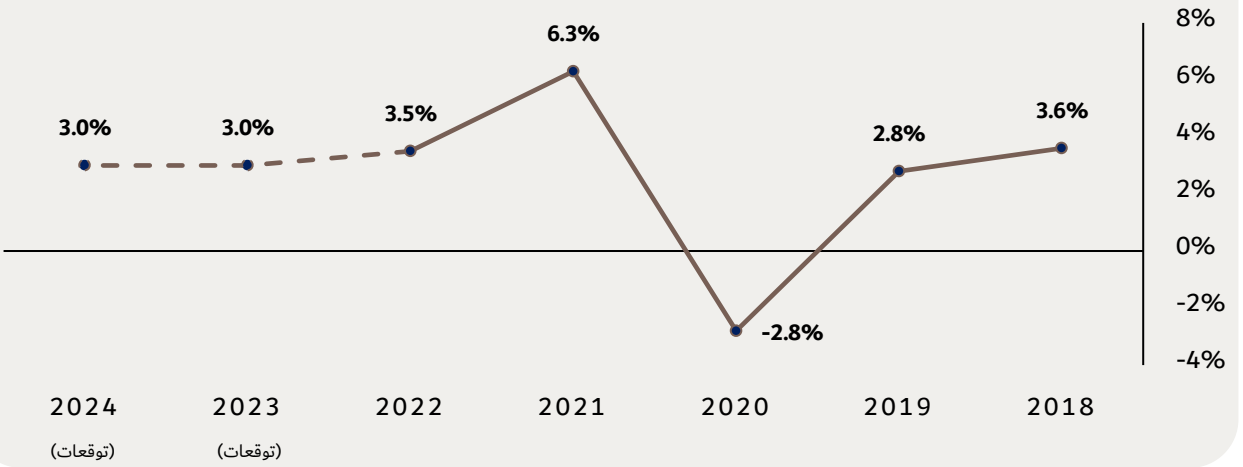

المصدر: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي (إصدار يوليو 2023)، صندوق النقد الدولي

من المتوقع أن ينخفض معدل التضخم العالمي من المتوسط السنوي البالغ8.7% في العام 2022 إلى 6.8% في العام 2023 ليصل إلى 5.2% في العام 2024، ويعزى ذلك إلى انخفاض أسعار الطاقة والغذاء بشكل كبير بالمقارنة مع مستويات الذروة التي بلغتها في العام 2022. وعلى الرغم من أن أسعار المواد الغذائية لا تزال مرتفعة نسبياً، إلا أن عودة سلاسل الإمداد إلى المسار الطبيعي وانخفاض الطلب العالمي قد ساهم في تراجع مستويات معدل التضخم.

على الرغم من تراجع أسعار النفط العالمية عن مستوياتها المرتفعة التي بلغتها العام الماضي. إلا أن الطلب استمر بالنمو. وبحسب تقرير وكالة الطاقة الدولية، فمن المؤمل أن ينمو الطلب على النفط خلال العام الجاري بحوالي 2.2 مليون برميل يومياً، ليصل إلى أعلى مستوى له بحوالي 102.2 مليون برميل يومياً، مدفوعاً بانتعاش قطاع السفر، وزيادة استخدام النفط في توليد الطاقة، وارتفاع نشاط البتروكيماويات في جمهورية الصين الشعبية. ومن جانب آخر، أدى الاستمرار في خفض الإنتاج من قبل أوبك+ إلى خلق اضطراب في التوازن بين العرض والطلب مع احتمالية ارتفاع الأسعار مجدداً. ووفقاً لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية، من المتوقع أن يبلغ متوسط سعر خام برنت نحو 93 دولار أمريكي للبرميل في الربع الرابع من العام الجاري، ليرتفع عن مستوى شهر أغسطس البالغ 86 دولار أمريكي، كما أنه من المتوقع أن يبلغ متوسط هذا العام 84.5 دولار أمريكي.

اقتصاد دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

سجل القطاع غير النفطي نمواً ملحوظاً في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وذلك تماشياً مع استراتيجيات النمو والتنويع الاقتصادي المشجعة للاستثمار. ومن جانب آخر، ظل أداء القطاع النفطي محدوداً في الوقت الحالي بسبب مواصلة أوبك+ تخفيض حصص الإنتاج بالإضافة إلى خفض الإنتاج الطوعي.

وفقاً للهيئة العامة للإحصاء بالمملكة العربية السعودية، شهد اقتصاد المملكة نمواً في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بنسبة 1.2% على أساس سنوي خلال الربع الثاني من العام 2023، مدعوماً بنمو القطاع غير النفطي بنسبة 6.1%، ونمو القطاع الحكومي بنسبة 2.3%. بينما سجل القطاع النفطي انخفاضاً بنسبة 4.3%، على أساس سنوي، نتيجةً لخفض حصص إنتاج النفط استجابةً لقرار أوبك+ بالإضافة للخفض الطوعي لإنتاج المملكة.

وفيما يخص الأداء الاقتصادي لسلطنة عُمان، فقد أظهرت البيانات الصادرة عن المركز الوطني للإحصاء والمعلومات انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بنسبة طفيفة بلغت 0.2% في الربع الثاني من العام 2023، وذلك نتيجة لانخفاض القطاع النفطي الذي تراجع بنسبة 0.7%، فيما نما القطاع غير النفطي بنسبة 0.1%، على أساس سنوي.

أما في دولة الإمارات العربية المتحدة، ووفقاً للتقديرات الأولية للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للربع الأول من العام 2023 والصادرة عن المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء، سجل الناتج المحلي الإجمالي نمواً بنسبة 3.8% مقارنة مع الفترة نفسها من العام 2022، فيما حقق القطاع غير النفطي نمواً بلغ 4.5%، على أساس سنوي.

الأداء الاقتصادي لمملكة البحرين

أصدرت هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية بيانات الحسابات القومية الأولية لمملكة البحرين للربع الثاني من العام 2023، حيث سجلت مملكة البحرين نمواً في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بنسبة 2.0% على أساس سنوي، مدعوماً بنمو القطاع غير النفطي بنسبة 2.0%، بالإضافة إلى نمو القطاع النفطي بنسبة 2.2%.

أما بالنسبة للأسعار الجارية، فقد سجل الناتج المحلي الإجمالي تراجعاً بنسبة 9.5%، ويعزى ذلك لتراجع أداء القطاع النفطي بنسبة 22.1% متأثراً بتراجع أسعار النفط الخام عالمياً. كما تراجع القطاع غير النفطي بنسبة 6.6%، على أساس سنوي.

ووفقاً لتقديرات وزارة المالية والاقتصاد الوطني، من المتوقع أن يبلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي 2.9% في العام 2023 ليصل إلى 3.2% في العام 2024، ويُتوقع أن ينمو القطاع غير النفطي بنسبة 3.5% و3.8% في العامين 2023 و2024، على التوالي.

توقعات أهم المؤشرات الاقتصادية

	2021* *فعلية*	2022* *أولية*	2023 *توقعات*	2024 توقعات
نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	%2.6	%4.9	%2.9	%3.2
القطاع غير النفطي	%3.2	%6.3	%3.5	%3.8
القطاع النفطي	%0.3-	%1.4-	%0.0	%0.0
نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	%13.5	%13.0	%0.9	%3.4
مؤشر أسعار المستهلك	%0.6-	%3.6	%1.0	%2.5
الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	%6.6	%15.4	%8.2	%11.0

** بيانات محدثة من قبل هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية.*

المصدر: تقديرات وزارة المالية والاقتصاد الوطني.

القطاع غير النفطي

تلعب القطاعات غير النفطية دوراً جوهرياً في دعم النمو والتنوع الاقتصادي في مملكة البحرين، حيث بلغت نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة 82.9% خلال الربع الثاني من العام 2023. وحقق قطاع المشروعات المالية أعلى نسبة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغت 17.3% بالأسعار الثابتة، متجاوزةً مرة أخرى نسبة مساهمة القطاع النفطي البالغة 17.1%. وجاء قطاع الخدمات الحكومية بعد ذلك مشكلاً 14.1%، يليه قطاع الصناعات التحويلية والذي بلغت نسبة مساهمته 13.6%، ثم قطاع المواصلات والاتصالات بنسبة 7.2%، ثم قطاع البناء والتشييد بنسبة 6.9%. في حين بلغت نسبة مساهمة قطاع الأنشطة العقارية وخدمات الأعمال 5.3%، وقطاع الخدمات الاجتماعية والشخصية بنسبة 4.9%. أما بالنسبة لمساهمة قطاع التجارة فقد بلغت 4.4%، فيما ساهم قطاع الفنادق والمطاعم بنسبة 1.6%.

مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي للربع الثاني من العام 2023 (بالأسعار الثابتة)

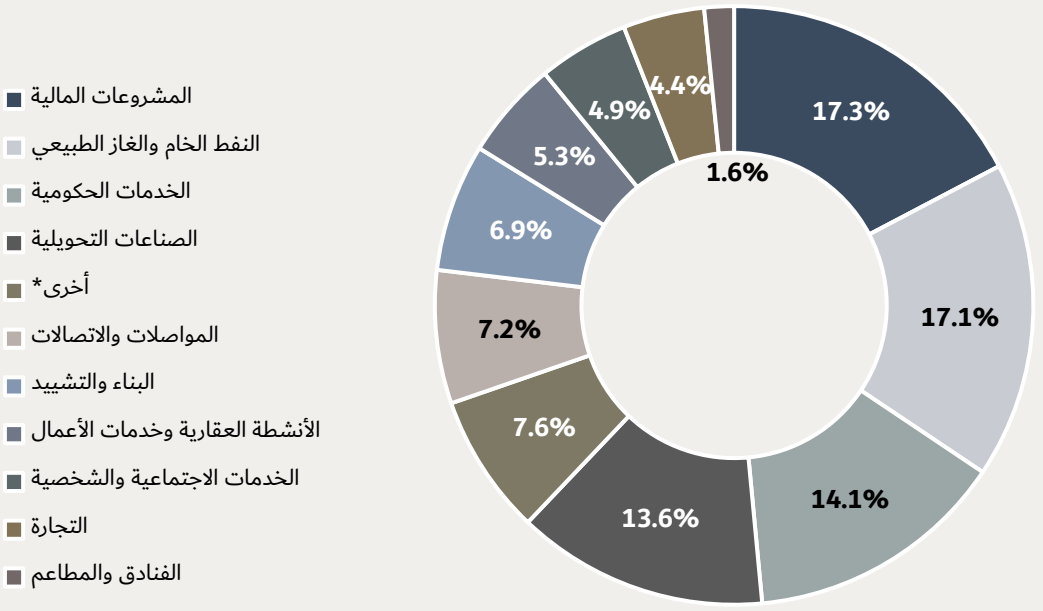

*تشمل الأنشطة الاقتصادية التالية: الزراعة وصيد الأسماك، والمناجم، والكهرباء والماء، وصافي الضرائب على المنتجات، والهيئات الخاصة التي لا تهدف إلى الربح وتخدم الأسر، الأسر التي تعين أفراد لإدارة الأعمال المنزلية.

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

ووفقًا للتقديرات الأولية، واصلت القطاعات غير النفطية تحقيقها معدلات نمو إيجابية، إذ بلغ نموها حوالي 2.0% خلال الربع الثاني من العام 2023، على أساس سنوي. فقد سجل قطاع المواصلات والاتصالات النمو السنوي الأسرع بنسبة 13.3%، مما يعكس زيادة حركة المسافرين عبر جميع المنافذ. وسجلت الفنادق والمطاعم نمواً بنسبة 9.6% على أساس سنوي، مدفوعاً بعودة حركة السفر الإقليمية إلى طبيعتها. كما سجلت العديد من القطاعات معدلات توسع قوية بنسبة 4-5% على أساس سنوي كقطاع المشروعات المالية والتجارة والخدمات الحكومية.

النمو السنوي لأهم القطاعات الاقتصادية غير النفطية خلال الربع الثاني من العام 2023

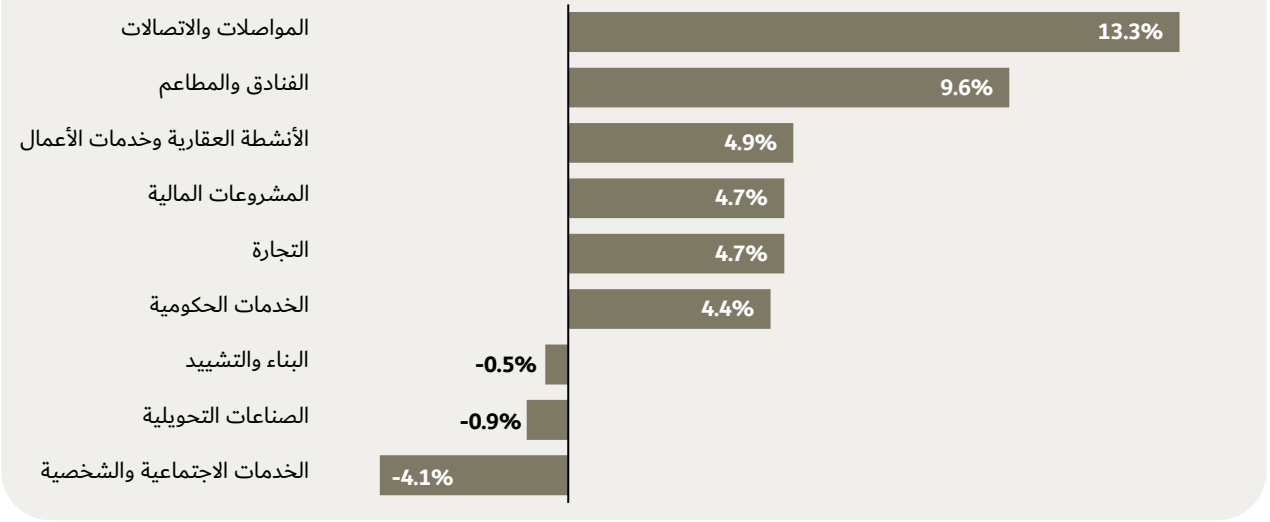

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بحسب القطاع بالأسعار الثابتة (على أساس سنوي)

السنة	2022					2023		
النشاط الاقتصادي	السنوي	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	النصف الأول
النفط الخام والغاز الطبيعي	-1.4%	-4.7%	-2.2%	1.2%	0.1%	-5.9%	2.2%	-1.6%
الصناعات التحويلية	4.9%	4.3%	6.6%	3.9%	4.9%	-1.1%	-0.9%	-1.0%
الكهرباء والماء	-0.2%	3.1%	0.0%	-0.7%	-2.7%	-1.5%	0.3%	-0.6%
البناء والتشييد	1.4%	3.0%	2.6%	0.0%	0.1%	-1.3%	-0.5%	-0.9%
التجارة	5.4%	1.6%	7.5%	5.9%	6.6%	4.2%	4.7%	4.5%
الفنادق والمطاعم	13.9%	26.6%	18.1%	14.7%	0.6%	4.3%	9.6%	6.9%
المواصلات والاتصالات	4.5%	13.2%	12.1%	-1.3%	-2.4%	11.2%	13.3%	12.3%
الخدمات الاجتماعية والشخصية	-0.4%	-1.9%	-0.4%	0.5%	0.0%	1.1%	-4.1%	-1.5%
الأنشطة العقارية وخدمات الأعمال	5.5%	4.7%	4.5%	6.8%	6.0%	5.3%	4.9%	5.1%
المشروعات المالية	4.1%	3.9%	4.3%	0.0%	8.2%	4.9%	4.7%	4.8%
الخدمات الحكومية	6.9%	7.3%	6.1%	5.0%	9.3%	3.9%	4.4%	4.2%
أخرى	33.8%	46.7%	58.7%	26.2%	8.8%	8.0%	-12.1%	-2.4%
الناتج المحلي الإجمالي	**4.9%**	**5.4%**	**6.6%**	**3.4%**	**4.2%**	**2.0%**	**2.0%**	**2.0%**
الناتج المحلي غير النفطي	**6.3%**	**7.6%**	**8.7%**	**3.9%**	**5.0%**	**3.6%**	**2.0%**	**2.8%**

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

قطاع المواصلات والاتصالات

شهد قطاع المواصلات والاتصالات نمواً بنسبة 13.3% بالأسعار الثابتة خلال الربع الثاني من العام 2023، على أساس سنوي، محققاً بذلك أعلى نسبة نمو بين القطاعات غير النفطية، مدعوماً بارتفاع إجمالي أعداد المسافرين عبر مطار البحرين الدولي بنسبة 20.2% على أساس سنوي، وزيادة حركة سفن الحاويات بنسبة 52.4%، إضافة إلى ارتفاع حركة الطائرات التجارية بنسبة 8.7%. أما بالنسبة للمواصلات البرية، فقد ارتفع عدد رحلات المواصلات العامة بنسبة سنوية بلغت 21.6% خلال الربع الثاني من العام 2023.

ومن جانب آخر، حقق قطاع الاتصالات زيادة في أعداد مشتركي الهواتف المحمولة بنسبة 12.8% ليصل إلى 2.3 مليون مشترك في الربع الثاني من العام 2023، في حين بلغ معدل الانتشار 146% مقارنةً بمعدل انتشار يساوي 130% في ذات الفترة من العام الماضي. كما سجلت أعداد الاشتراكات في خدمة النطاق العريض (برودباند) الثابت ارتفاعاً سنوياً في الربع الثاني من العام 2023 بنسبة 5.0%. أما بالنسبة لاشتراكات خدمة النطاق العريض (برودباند) المتنقل فقد تزايدت أعداد الاشتراكات بحوالي 1.0%.

قطاع الفنادق والمطاعم

حقق قطاع الفنادق والمطاعم نمواً خلال الربع الثاني من العام 2023 مسجلاً ارتفاعاً بنسبة 9.6% بالأسعار الثابتة، على أساس سنوي. وسجلت مؤشرات السياحة أداءً إيجابياً في الربع الثاني من العام 2023، حيث شهد إجمالي أعداد المسافرين عبر جميع المنافذ نمواً ملحوظاً بنسبة 33.6% على أساس سنوي، وانعكس ذلك على زيادة أعداد نزلاء الفنادق (4 و5 نجوم) بنسبة سنوية بلغت 29.3%، مما أسهم في رفع إجمالي مبيعات الغرف بنسبة 24.3%، ومعدل إشغال الفنادق (4 و5 نجوم) بمقدار 8 نقاط مئوية.

قطاع الأنشطة العقارية وخدمات الأعمال

شهد قطاع الأنشطة العقارية وخدمات الأعمال تطوراً ملحوظاً في أدائه، محققاً نمواً على أساس سنوي بنحو 4.9% بالأسعار الثابتة خلال الربع الثاني من العام 2023، مدعوماً بارتفاع حجم التداول العقاري بنسبة 19.0%، وعدد معاملات البيع العقارية بنسبة 0.6%، على أساس سنوي.

قطاع المشروعات المالية

حقق قطاع المشروعات المالية نمواً بالأسعار الثابتة بنسبة 4.7% خلال الربع الثاني من العام 2023 مقارنةً بالفترة ذاتها من العام الماضي. وعلى أساس سنوي، سجلت القيمة الإجمالية لمعاملات نظام التحويلات المالية الإلكتروني (فوري+، فوري، فواتير) نمواً بنسبة 12.4%، فيما سجلت القيمة الإجمالية للودائع المحلية غير المصرفية نمواً بنسبة 5.2%، إذ بلغت حوالي 15.1 مليار دينار بحريني. بالإضافة إلى ذلك، سجل عرض النقد (ن3) نمواً بنسبة 3.0%، ليبلغ 15.7 مليار دينار بحريني، فيما سجلت القيمة الإجمالية للقروض والتسهيلات المقدمة من قطاع التجزئة نمواً بنسبة 2.5%.

قطاع التجارة

نما قطاع التجارة بنسبة 4.7% بالأسعار الثابتة في الربع الثاني من العام 2023 مقارنة بالربع الثاني من العام 2022، عاكساً الزيادة التي شهدتها المجمعات التجارية في عدد مرتاديها بنسبة 20.7%. وعلى أساس سنوي، نمت أعداد السجلات التجارية الجديدة للشركات بنسبة 11.1%، فيما انتعشت حركة عبور الشاحنات عبر جسر الملك فهد بنسبة 10.0%، وشهدت قيمة معاملات نقاط البيع والتجارة الإلكترونية نمواً بنسبة 5.2%.

أما فيما يخص مؤشرات ريادة الأعمال الخاصة بالنساء، فقد بلغت نسبة مساهمة البحرينيات المالكات للسجلات التجارية الفردية النشطة 45% من إجمالي البحرينيين من الجنسين ممن يمتلكون للسجلات التجارية الفردية النشطة في الربع الثاني من العام 2023. فيما بلغت نسبة السجلات الافتراضية للبحرينيات من إجمالي السجلات الافتراضية للبحرينيين من الجنسين 53% في الربع الثاني من العام 2023 بارتفاع بلغ 5% منذ العام 2018. كما بلغت نسبة الشركات التجارية النشطة المملوكة للبحرينيات من إجمالي الشركات التجارية النشطة المملوكة للبحرينيين من الجنسين 34% في الربع الثاني من العام 2023.

قطاع الصناعات التحويلية

شهد قطاع الصناعات التحويلية انخفاضاً طفيفاً بنسبة 0.9% على أساس سنوي خلال الربع الثاني من العام 2023، حيث شهدت مؤشرات القطاع تذبذباً في نموها، فقد سجل إنتاج شركة بابكو للتكرير انخفاضاً بنسبة 2.7% على أساس سنوي، بينما سجل إنتاج شركة الخليج لصناعة البتروكيماويات (جيبك) نمواً ملحوظاً بنسبة 6.5% على أساس سنوي، كما ارتفع إنتاج شركة ألمنيوم البحرين (ألبا) بنسبة 2.3% على أساس سنوي، وذلك على الرغم من انخفاض في أسعار الألمنيوم العالمية بنسبة 21.5%. والجدير بالذكر، بأن نسبة إنجاز برنامج تحديث مصفاة بابكو قد بلغت حوالي 93.0% حتى شهر يوليو 2023.

القطاع النفطي

- بلغت نسبة مساهمة القطاع النفطي 17.1% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة
- سجل القطاع النفطي ارتفاعاً بنسبة 2.2% على أساس سنوي، مدعوماً بارتفاع كميات النفط المنتجة في حقلي أبو سعفة والبحرين بنسبة 2.9%

سجل الناتج المحلي الإجمالي للقطاع النفطي ارتفاعاً بنسبة 2.2% بالأسعار الثابتة خلال الربع الثاني من العام 2023، على أساس سنوي. ويساهم القطاع بحوالي 17.1% في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة. أما بالنسبة للأسعار الجارية، فحقق القطاع النفطي تراجعاً بنسبة 22.1%، متأثراً بانخفاض أسعار النفط عالمياً. وسجل متوسط سعر برميل خام برنت 77.99 دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2023، بعد أن بلغ حوالي 113.93 دولار أمريكي في الربع ذاته من العام 2022، منخفضاً بنسبة 31.5%، على أساس سنوي.

متوسط إنتاج مملكة البحرين من النفط الخام (ألف برميل يومياً)

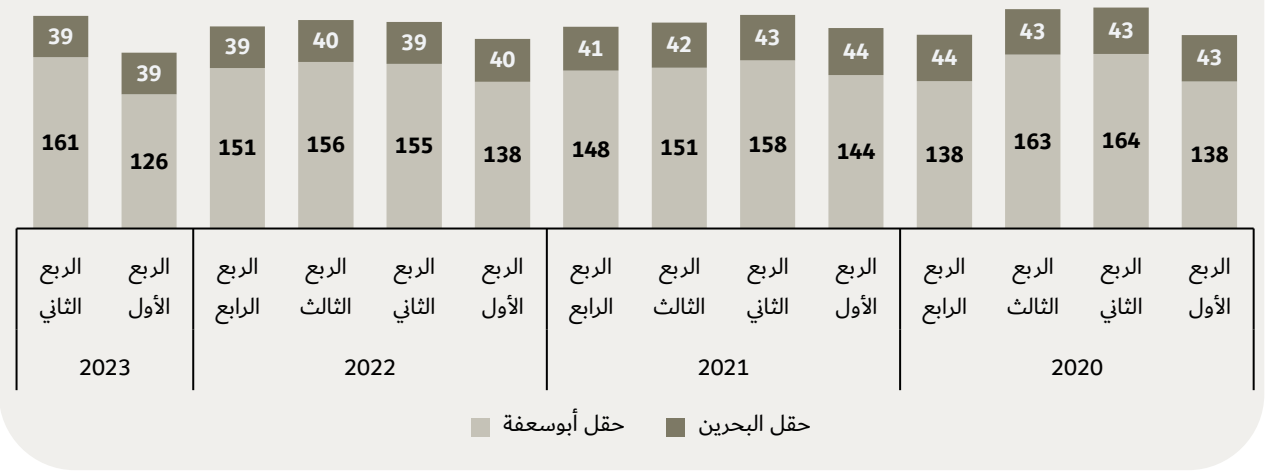

المصدر: وزارة النفط والبيئة

وفيما يخص إنتاج النفط الخام والغاز الطبيعي في مملكة البحرين، بلغ متوسط إنتاج النفط من حقل أبو سعفة حوالي 160,892 برميل يومياً، مرتفعاً بنسبة 3.9%، على أساس سنوي. فيما بلغ المتوسط اليومي لإنتاج النفط البري من حقل البحرين تراجعاً سنوياً بنسبة 1.4%، ليصل إلى حوالي 38,867 برميل يومياً. بالإضافة إلى ذلك، بلغ إنتاج الغاز الطبيعي والغاز المصاحب في الربع الثاني من العام 2023 حوالي 234,514 مليون قدم مكعب، مسجلاً ارتفاعاً بنسبة 0.6% خلال الفترة ذاتها من العام الماضي. فيما تم إعادة حقن حوالي 36.8% من إجمالي الغاز المنتج في القطاع النفطي.

مؤشر أسعار المستهلك

استناداً إلى بيانات مؤشر أسعار المستهلك الصادرة عن هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية، ظل المؤشر العام لأسعار المستهلك مستقراً خلال الربع الثاني من العام 2023، حيث سجل ارتفاعاً طفيفاً في شهر أبريل بنسبة 0.7% متبوعاً بتراجع في شهر مايو بنسبة 1.1%، ومن ثم ارتفاعاً طفيفاً في شهر يونيو بنسبة 0.4%. حيث أصبحت الضغوط التضخمية على مستوى العالم أقل حدة من بعد تسجيلها لمستويات قياسية خلال العام الماضي، الأمر الذي يعد مؤشراً على بدء تعافي الاقتصاد العالمي واستعادة سلاسل الإمداد نشاطها. وعلى الصعيد المحلي، كان للسياسات الاقتصادية المتخذة في مملكة البحرين دوراً فاعلاً في تعزيز الاستقرار الاقتصادي. كما ساهم ربط سعر الصرف بالدولار الأمريكي في استقرار الأسعار، لاسيما من جانب التضخم المستورد. علاوة على ذلك، عملت الحكومة بشكل استباقي على ضمان استقرار الأسعار من خلال تقديم مختلف برامج الدعم والمراقبة الصارمة لأسعار المستهلك.

نمو مؤشر أسعار المستهلك على أساس سنوي (%)

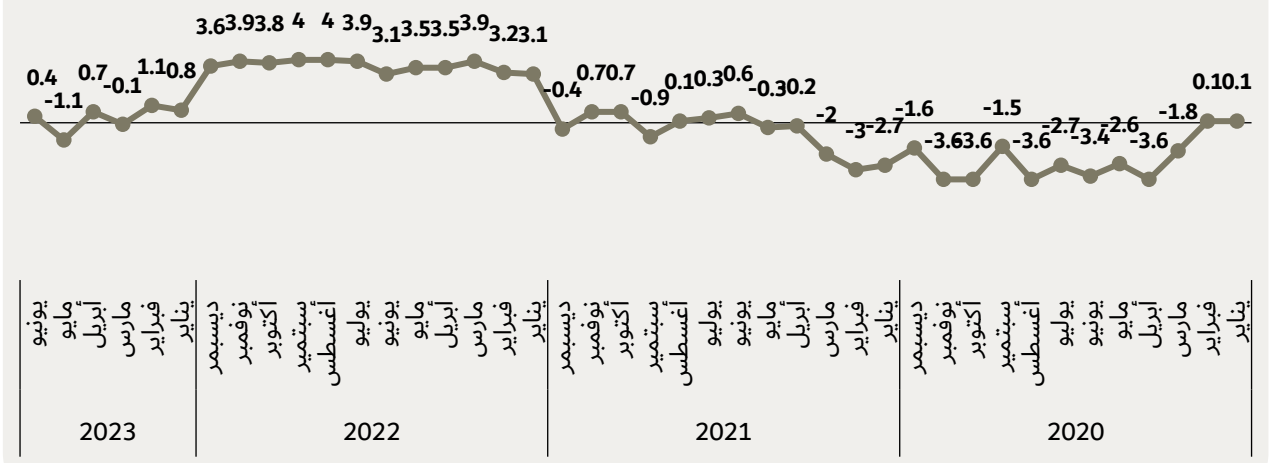

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

مؤشر أسعار المنتج

بحسب البيانات الأولية الصادرة عن هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية، سجل الرقم القياسي لأسعار المنتج انخفاضاً بنسبة 25.8% مقارنة بالربع الثاني من العام 2022. وقادت أسعار منتجات صناعة التعدين واستغلال المحاجر هذا الانخفاض مسجلةً تراجعاً بنسبة 26.9% نتيجة لانخفاض أسعار النفط الخام عالمياً، وسجلت أسعار المنتجات النفطية المكررة انخفاضاً بنسبة 30.6%. بالإضافة إلى ذلك، سجلت صناعة الفلزات القاعدية -بما فيها لألمنيوم- انخفاضاً بنسبة 24.2% بسبب انخفاض أسعار الألمنيوم عالمياً.

نمو مؤشر أسعار المنتج على أساس سنوي (%)

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

المشاريع التنموية

يمول برنامج التنمية الخليجي مشاريع تنموية تبلغ قيمتها 7.5 مليار دولار أمريكي، والتي تسهم بدورها في دفع عجلة النمو الاقتصادي وتنويعه. وقد حققت المشاريع التنموية الكبرى الممولة من قبل برنامج التنمية الخليجي تقدماً خلال الربع الثاني من العام 2023 مع ترسية مشاريع بقيمة 4 مليون دولار أمريكي ليصبح إجمالي قيمة المشاريع التي تمت ترسيتها حوالي 6.14 مليار دولار أمريكي.

وتم خلال الربع الثاني من العام 2023 ترسية العقد الأول لمشروع مدينة خليفة الإسكاني الذي يتضمن بناء 1,595 وحدة سكنية نموذجية بميزانية قدرها 80 مليون دولار أمريكي، ومن والمتوقع أن يتم الانتهاء من تنفيذ المشروع في شهر ديسمبر من العام 2024 .علاوةً على ذلك، تم خلال الربع الثاني من العام 2023 ترسية عقود لمشروع مركز العناية للإقامة الطويلة في المحرق والمتوقع الانتهاء من تنفيذه في نهاية العام الحالي.

تطورات صندوق التنمية الخليجي (مليون دولار أمريكي، قيمة تراكمية)

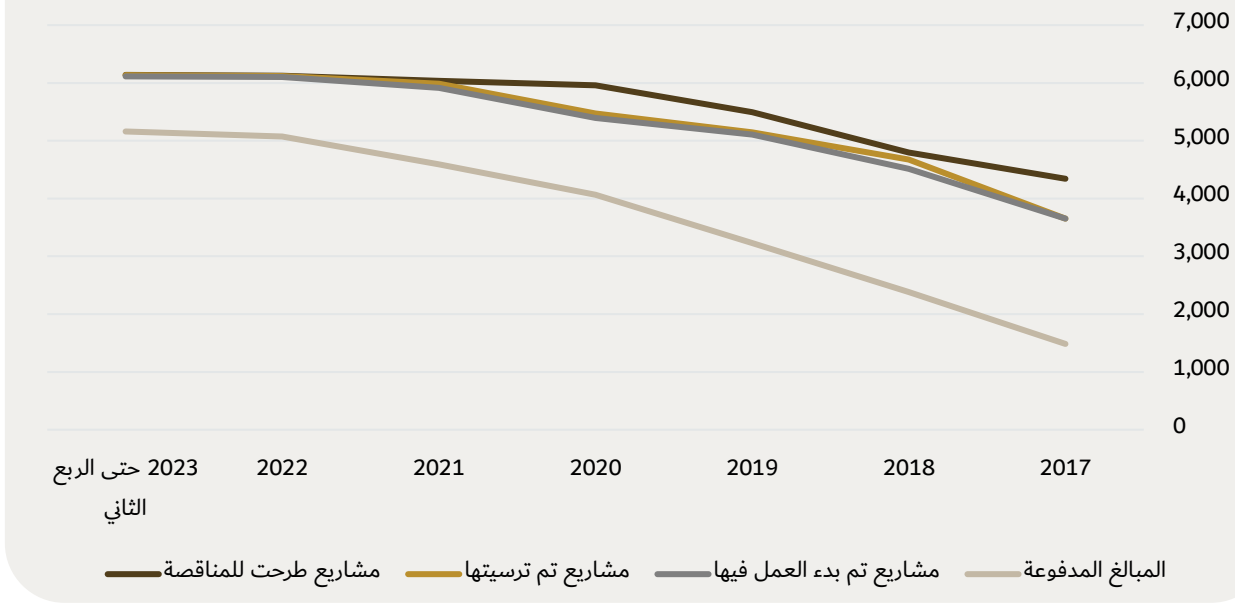

المصدر: وزارة المالية والاقتصاد الوطني

الحساب الجاري

بحسب البيانات الأولية لميزان المدفوعات الصادرة عن مصرف البحرين المركزي، سجل الحساب الجاري لمملكة البحرين فائضاً بنحو 214.0 مليون دينار بحريني خلال الربع الثاني من العام 2023 مقارنةً بفائض بلغ 749.3 مليون دينار بحريني في الربع الثاني من العام 2022. وذلك نتيجةً لانخفاض أسعار السلع. وعليه، فقد بلغت نسبة الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية 5.3% خلال الربع الثاني من العام 2023.

الحساب الجاري للربع الثاني من العام 2023 (مليون دينار بحريني)

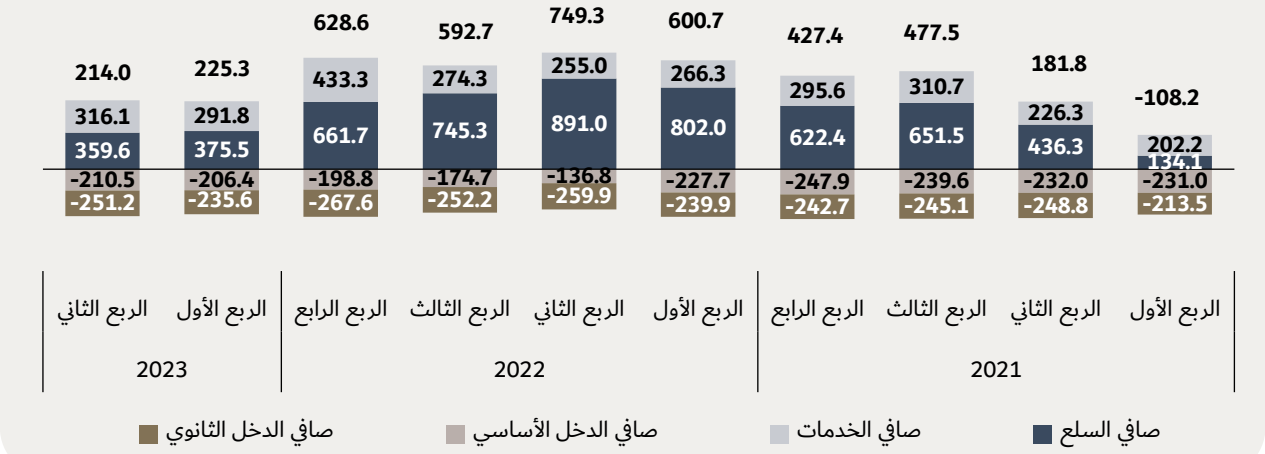

المصدر: مصرف البحرين المركزي

وبلغت الصادرات النفطية لمملكة البحرين 1,118.2 مليون دينار بحريني، فيما بلغت قيمة الصادرات غير النفطية 1,147.0 مليون دينار بحريني، مسجلةً تراجعاً سنوياً بلغت نسبته 34.2% و25.3%، على التوالي. نتيجة لذلك، سجل إجمالي صادرات مملكة البحرين انخفاضاً سنوياً بنحو 29.9% ليبلغ 2,265.2 مليون دينار بحريني خلال الربع الثاني من العام 2023.

ووفقاً لإحصائيات التجارة الخارجية الصادرة عن هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية، جاءت المعادن الأساسية وأصناف المعادن الأساسية ضمن السلع وطنية المنشأ الأكثر تصديراً خلال الربع الثاني من العام 2023، مشكلةً بذلك 58.8% من إجمالي الصادرات وطنية المنشأ. تلتها المنتجات المعدنية في المرتبة الثانية بنسبة مساهمة بلغت 17.8% من إجمالي القيمة، ثم المواد الكيماوية في المرتبة الثالثة بنسبة 6.3%. فيما احتلت المنتجات الحيوانية والحيوانات المرتبة الرابعة بنسبة 3.9%، وحقق اللؤلؤ الطبيعي والأحجار الكريمة وشبه الكريمة والمعادن المرتبة الخامسة بنسبة 3.5% من إجمالي الصادرات وطنية المنشأ.

وفيما يتعلق بالشركاء التجاريين لمملكة البحرين، تعد المملكة العربية السعودية الشريك التجاري الأول للصادرات غير النفطية وطنية المنشأ من حيث نسبة المساهمة، حيث شكلت معاملاتها التجارية 25.2% من إجمالي القيمة، تلتها دولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة مساهمة بلغت 10.4%، ثم الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 9.8%. كما جاءت الصادرات وطنية المنشأ لمملكة هولندا في المركز الرابع مشكلةً بذلك 4.7% من إجمالي القيمة، ثم جمهورية الهند في المركز الخامس بنسبة 3.7%.

مساهمة أبرز الشركاء التجاريين من حيث الصادرات غير النفطية (وطنية المنشأ)

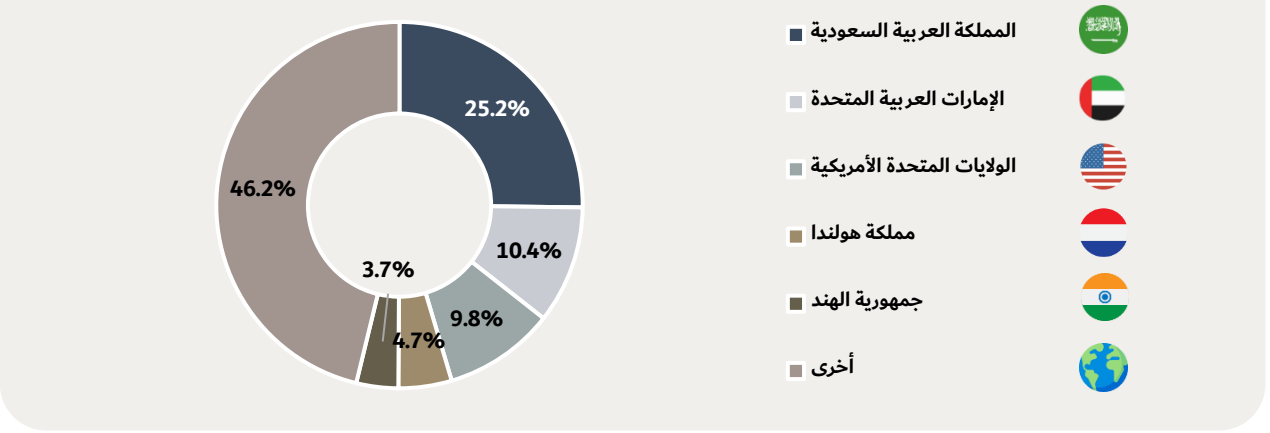

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

ومن جانب آخر، بلغت القيمة الإجمالية للواردات 1,905.6 مليون دينار بحريني، مسجلةً بذلك انخفاضاً سنوياً بنسبة 18.6%. جاء ذلك نتيجة انخفاض الواردات النفطية بنسبة 35.4% لتبلغ 583.6 مليون دينار بحريني -وذلك بسبب انخفاض أسعار النفط العالمية-، وغير النفطية بنسبة 8.1% مسجلةً 1,322.0 مليون دينار بحريني. وفيما يتعلق بالسلع المستوردة غير النفطية، سجلت المعدات الميكانيكية والكهربائية أكثر السلع استيراداً حيث شكلت 19.0% من إجمالي الواردات غير النفطية، ثم المنتجات المعدنية بنسبة مساهمة بلغت 16.2% من إجمالي القيمة، تلتها المواد الكيميائية بنسبة مساهمة بلغت 15.5% من إجمالي قيمة الواردات غير النفطية. كما حققت المركبات ومعدات النقل واللؤلؤ الطبيعي والأحجار الكريمة وشبه الكريمة والمعادن نسبة مساهمة بلغت 8.5% و6.4%، على التوالي.

وفيما يتعلق بالشركاء التجاريين للواردات غير النفطية، تصدرت جمهورية الصين الشعبية كشريك رئيسي مشكلةً 13.2% من إجمالي الواردات غير النفطية. في حين تلتها جمهورية البرازيل الاتحادية في المرتبة الثانية بنسبة 11.0% من إجمالي القيمة، ثم دولة الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الثالثة بنحو 10.3%. كما جاءت كومنولث أستراليا في المرتبة الرابعة بنسبة 8.2%، والمملكة العربية السعودية في المرتبة الخامسة بنسبة مساهمة بلغت 5.9% إلى القيمة الإجمالية للواردات غير النفطية.

مساهمة أبرز الشركاء التجاريين من حيث الواردات غير النفطية

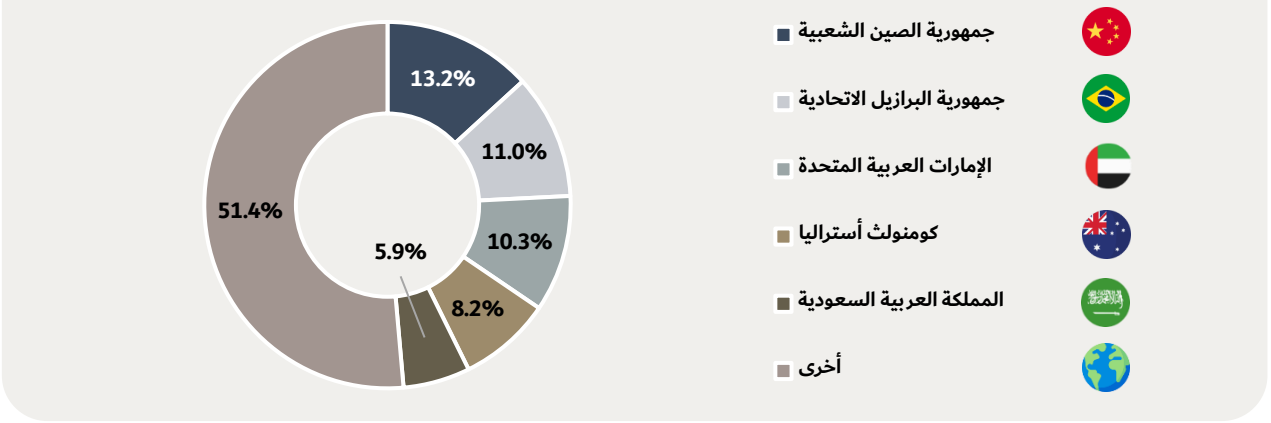

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

أما بالنسبة للقيمة الصافية لصادرات الخدمات للربع الثاني من العام 2023، فقد حققت ارتفاعاً سنوياً ملحوظاً بلغت نسبته 24.0%، حيث تجاوزت القيمة 316.1 مليون دينار بحريني بعد أن بلغت 255.0 مليون دينار بحريني في الربع الثاني من العام 2022. كما سجلت القيمة الصافية للدخل الأساسي المتمثل بصافي مدفوعات عوائد الاستثمارات، ارتفاعاً بنسبة 53.9% لتبلغ 210.5 مليون دينار بحريني. وفيما يتعلق بتحويلات العاملين للخارج، فقد تراجعت بنسبة 3.3% لتصل إلى 251.2 مليون دينار بحريني في الربع الثاني من العام 2023 مقارنةً بالفترة ذاتها من العام 2022.

أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مملكة البحرين دوراً حيوياً في تحريك النشاط الاقتصادي والمساهمة في الاقتصاد الوطني. وتم تشكيل مجلس تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف تطوير قطاع ريادة الأعمال وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إطلاق العديد من المبادرات والبرامج التي تضمن الحصول على التمويل، والوصول إلى الأسواق، وتعزيز الابتكار، وتطوير المهارات.

وخلال الربع الثاني من العام 2023، بلغت نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية حوالي 34.6%، أي ما يعادل 1.4 مليار دينار بحريني، كما بلغت نسبة مساهمتها في الصادرات الوطنية غير النفطية حوالي 11% مشكلةً 102 مليون دينار بحريني. ومن جانب آخر، بلغ أعداد الموظفين البحرينيين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حوالي 45,602 موظفاً.

شكلت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حوالي 93.1% من إجمالي المؤسسات في مملكة البحرين وذلك خلال الربع الثاني من عام 2023، إذ بلغ عددها 75,652 مؤسسة، بزيادة وقدرها 4% مقارنة بالفترة نفسها من العام 2022، منها ما نسبته 80% مملوكة من قبل بحرينيين، 39% مملوكة من النساء، و24% مملوكة من قبل فئة الشباب -لكلا الجنسين-. وعلى صعيد القطاعات الاقتصادية، تصدر قطاع التجارة مساهماً بنسبة 37.2% من إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تليه الأنشطة المهنية والعلمية والفنية بنسبة 12.3%، وقطاع البناء بنسبة 9.0%، ثم قطاع الصناعات التحويلية بنسبة 7.6%. وفي سبيل تطوير بيئة ريادة الأعمال وتعزيز الابتكار، منحت وزارة الصناعة والتجارة 31 ترخيص لحاضنات ومسرعات الأعمال لـ 12 حاضنة ومسرعة أعمال والتي قد نجحت في احتضان أكثر من 1,200 شركة ناشئة.

ومن جهة أخرى، تلعب "صادرات البحرين" دوراً محورياً في تعزيز النمو المدفوع بالتصدير للمنتجات والخدمات وطنية المنشأ من خلال ربط الشركات المحلية بالشركاء العالميين. ومنذ تأسيسها في نوفمبر 2018، قامت "صادرات البحرين" بتسهيل ما يزيد عن 214 مليون دينار بحريني من قيمة الصادرات للشركات الصغيرة والمتوسطة في مملكة البحرين في مختلف القطاعات، والتي تشكل المنتجات وطنية المنشأ 50% منها. وفي الربع الثاني من العام 2023، حققت "صادرات البحرين" نمواً ملحوظاً في قيمة الصادرات يزيد عن 800% مقارنة بالربع نفسه من العام 2022. منذ الإنشاء تمكنت "صادرات البحرين" من الوصول إلى أكثر من 91 سوقاً حول العالم، منها 4 أسواق تم الوصول إليها لأول مرة خلال الربع الثاني من العام 2023. وخلال هذا الربع، تصدرت جمهورية إندونيسيا قائمة الأسواق الرئيسية لشركاء "صادرات البحرين"، تلتها المملكة العربية السعودية، ثم جمهورية كوريا. فيما يتعلق بالقطاعات الاقتصادية، كان قطاع الصناعات هو القطاع الرائد في الربع الثاني من العام 2023 بقيمة 27 مليون دولار أمريكي، وهو ما يمثل 90% من إجمالي الصادرات. ومن حيث السلع الأساسية، حلت المنتجات الغذائية المصنعة والمعبأة كأكبر السلع المصدرة بقيمة تقارب 20 مليون دولار أمريكي. فيما مثلت رائدات الأعمال أكثر من 20% من المصدرين المستفيدين من خدمات "صادرات البحرين"، مما يدل على مشاركتهن النشطة في التصدير. ومن جانب آخر، تمثل الصادرات الخدمية أكثر من 15% من إجمالي الصادرات.

الأسواق الرئيسية لشركاء "صادرات البحرين" - الربع الثاني 2023

المصدر: "صادرات البحرين"

الاستثمار الأجنبي المباشر

استمرت قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر في مملكة البحرين بالنمو خلال الربع الثاني من العام 2023، وذلك وفقاً لنتائج مسح الاستثمار الأجنبي والذي تنفذه هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية بالتعاون مع مصرف البحرين المركزي، حيث بلغ رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة 14.7 مليار دينار بحريني، مشكلاً زيادة بنسبة 13.9% وذلك مقارنةً برصيد الاستثمارات في الربع الثاني من العام 2022 والبالغ 13.0 مليار دينار بحريني.

وبلغ تدفق الاستثمارات الأجنبية في الربع الثاني من العام الجاري 1.3 مليار دينار بحريني، محققة نمواً بنسبة 752.5%، على أساس سنوي. وسجل قطاع أنشطة التمويل والتأمين أعلى التدفقات الاستثمارية بقيمة 982.9 مليون دينار بحريني، تلاها قطاع الأنشطة العقارية بقيمة 129.2 مليون دينار بحريني، ثم قطاع الصناعة التحويلية بتدفق بلغ 74.6 مليون دينار بحريني.

رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر (مليار دينار بحريني)

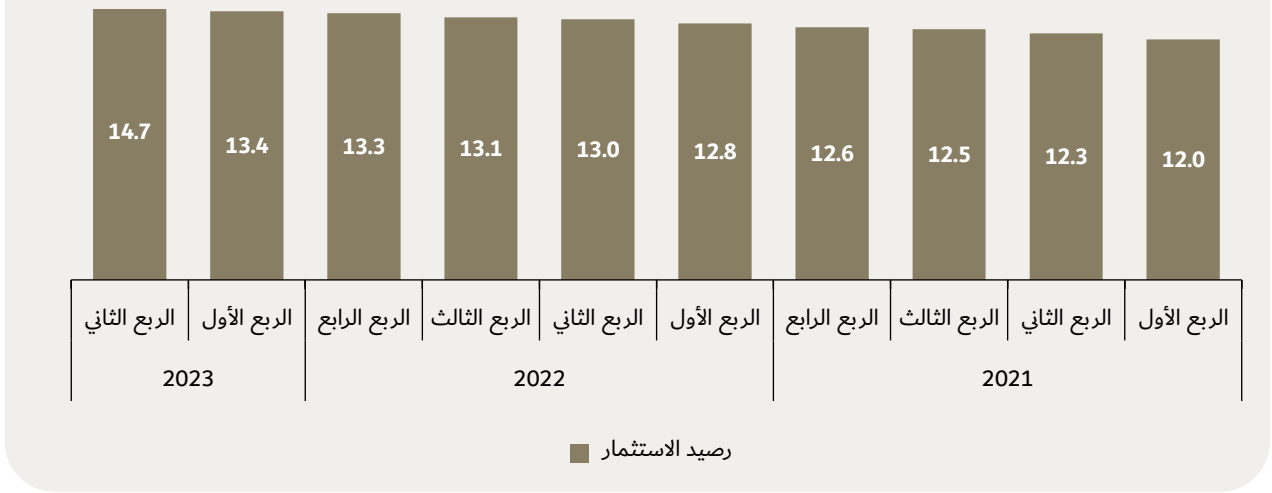

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

وعلى صعيد الأنشطة الاقتصادية، تصدرت نسبة مساهمة استثمارات قطاع أنشطة التمويل والتأمين لتصل إلى حوالي 62.6% من القيمة الإجمالية للاستثمارات، حيث بلغ رصيد واردات الاستثمارات الأجنبية للقطاع حوالي 9.2 مليار دينار بحريني حتى نهاية الربع الثاني من العام 2023، مسجلة نمواً بنسبة 13.5% على أساس سنوي، بعد أن استحوذ بيت التمويل الكويتي على البنك الأهلي المتحد بنهاية العام الماضي. وجاء قطاع الصناعات التحويلية بالمرتبة الثانية من حيث مساهمة الاستثمار الأجنبي بحوالي 14.5% من القيمة الإجمالية للاستثمارات، حيث بلغ رصيد الاستثمارات للقطاع حوالي 2.1 مليار دينار بحريني، محققاً نمواً بلغت نسبته 3.8% على أساس سنوي.

وفيما يتعلق بالأنشطة الاقتصادية الأكثر نمواً من حيث الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الربع الثاني من العام 2023، فتصدر قطاع التعدين واستغلال المحاجر بارتفاع بنسبة 432% مقارنة للفصل ذاته من العام 2022 ليصل حجم

الاستثمار إلى 80.4 مليون دينار بحريني. وفي المرتبة الثانية، ارتفع الاستثمار الخارجي في قطاع الأنشطة العقارية بنسبة 46% ليصل حجم الاستثمار 412.1 مليون دينار بحريني، ومن ثم قطاع الأنشطة في مجال صحة الإنسان والعمل الاجتماعي، الذي زاد بنسبة 41% ليصل حجم الاستثمار إلى 21.5 مليون دينار بحريني.

أما بالنسبة لمصادر الاستثمار، فجاءت دولة الكويت في المرتبة الأولى حيث بلغت قيمة رصيد الاستثمارات المباشرة 4.8 مليار دينار بحريني بنسبة مساهمة تبلغ 32.7%. وأتت المملكة العربية السعودية في المرتبة الثانية ليبلغ رصيد الاستثمارات المباشرة 3.6 مليار دينار بحريني بنسبة مساهمة 24.7% من إجمالي قيمة رصيد الاستثمارات المباشرة. وفي المرتبة الثالثة تأتي دولة الإمارات العربية المتحدة برصيد استثمارات مباشر متقارب يساوي 1.6 مليار دينار بحريني وبنسبة مساهمة بلغت 11.2%.

نسبة مساهمة القطاعات في الاستثمار الأجنبي المباشر – الربع الثاني 2023

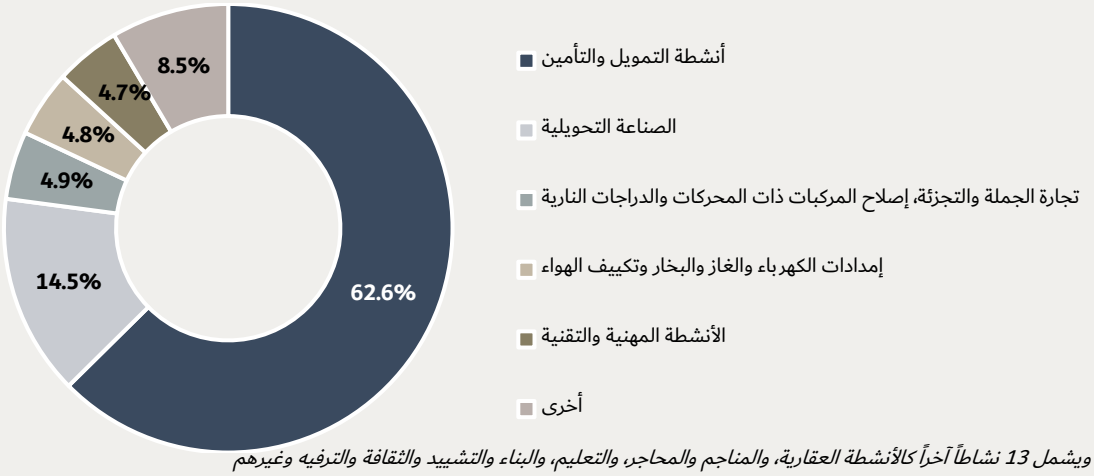

** ويشمل 13 نشاطاً آخراً كالأنشطة العقارية، والمناجم والمحاجر، والتعليم، والبناء والتشييد والثقافة والترفيه وغيرهم*

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

سوق العمل

بحسب البيانات الصادرة عن الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي للربع الثاني من العام 2023، شكلت القوى العاملة البحرينية في القطاع الخاص حوالي 66.9% من إجمالي القوى العاملة الوطنية، وبذلك بلغت أعداد العاملين البحرينيين المسجلين في القطاع الخاص 100,039 بحرينياً مسجلاً لدى الهيئة حيث تجاوزت العدد حاجز 100,000 لأول مرة، محققاً نمواً بنسبة 1.1% على أساس سنوي. في حين انخفضت أعداد العاملين البحرينيين المسجلين في القطاع العام بنسبة 0.3% على أساس سنوي ليبلغ عددهم 49,406 عامل. وعليه فقد ارتفع عدد البحرينيين المسجلين في القطاعين العام والخاص بنسبة 0.7% ليصل إلى 149,445 بحريني مسجل لدى الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي. ومن جانب آخر، بلغت أعداد العاملين غير البحرينيين المسجلين في القطاع الخاص 467,788 عامل، بزيادة سنوية بلغت 4.1%.

أعداد العاملين البحرينيين المسجلين بحسب القطاع

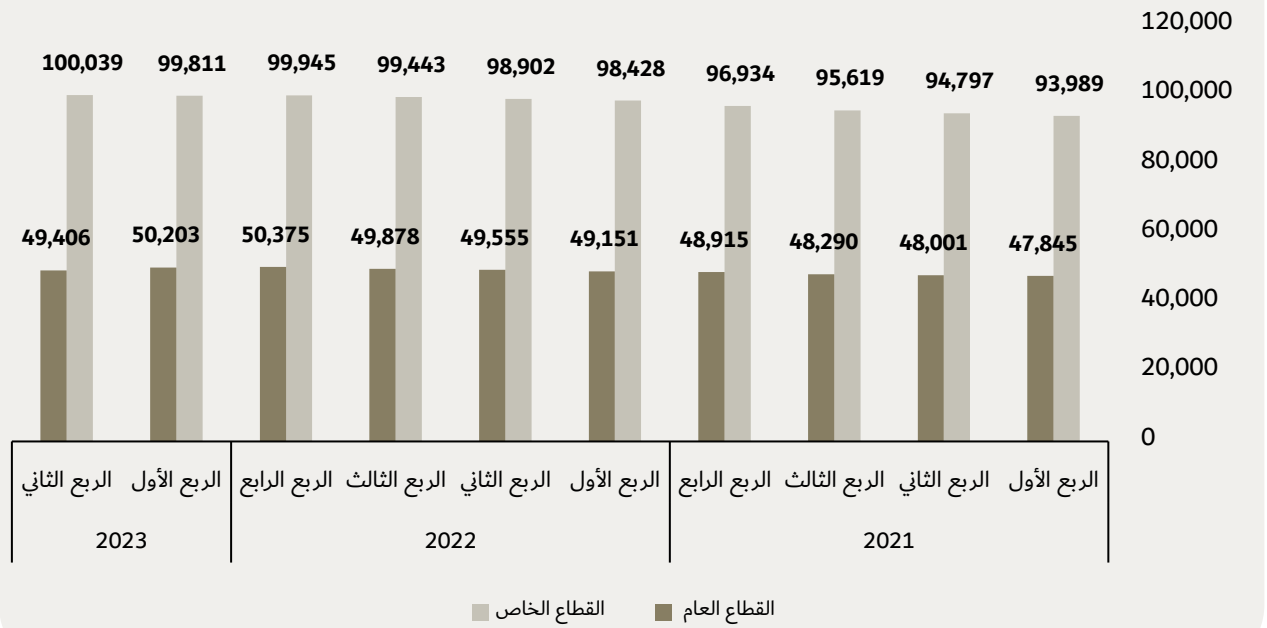

المصدر: الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي

أما بالنسبة لمتوسط الأجور، فقد ارتفع متوسط الأجر الشهري للعاملين البحرينيين في القطاعين العام والخاص بنسبة 7.2% ليبلغ 866 دينار بحريني بنهاية الربع الثاني من العام 2023 مقارنة بالربع ذاته من العام الماضي. وبلغ المتوسط الأجر الشهري للعاملين البحرينيين في القطاع العام 950 دينار بحريني بزيادة سنوية قدرها 9.2%، في حين بلغ هذا المتوسط في القطاع الخاص 826 دينار بحريني مرتفعاً بنسبة 6.0% على أساس سنوي. أما بالنسبة للعاملين غير البحرينيين، فارتفع متوسط الأجر الشهري بنسبة طفيفة بلغت 0.4% ليصل إلى 260 دينار بحريني.

وفيما يتعلق بوسيط الأجور للعاملين البحرينيين بحسب الجنس في القطاعين العام والخاص، فقد بلغ وسيط الأجر الشهري في القطاع العام للبحرينيات 801 دينار بحريني، و768 دينار بحريني للبحرينيين خلال الربع الثاني من العام 2023. وفي المقابل، بلغ وسيط الأجر الشهري في القطاع الخاص للبحرينيات 450 دينار بحريني، و464 دينار بحريني للبحرينيين للفترة ذاتها.

وعلى صعيد مؤشرات المشاركة الاقتصادية للمرأة وحصتها ضمن القوى العاملة الوطنية، فقد شكّلت المرأة البحرينية ما يقارب 42% من إجمالي البحرينيين المؤمن عليهم في القطاعين العام والخاص (55% من إجمالي البحرينيين العاملين في القطاع العام، و35% من إجمالي البحرينيين في القطاع الخاص)، ليبلغ عدد النساء البحرينيات في كلا القطاعين 62,323 بحسب بيانات الربع الثاني من العام 2023. وفي مؤشر إيجابي لانخراط المرأة في سوق العمل، فقد بلغت نسبة النساء المستجدات من إجمالي المستجدين 58.8% في القطاع العام و50.9% في القطاع الخاص.

ومن جانب آخر، تهدف أولوية خطة التعافي الاقتصادي "خلق فرص عمل واعدة وجعل المواطن الخيار الأول في سوق العمل" إلى توظيف 20 ألف بحريني وتدريب 10 آلاف بحريني سنوياً حتى العام 2024. وخلال الربع الثاني من العام 2023، تشير أحدث الإحصائيات لبرنامج التوظيف الوطني بنسخته الثانية عن توظيف 7,062 بحريني في القطاع الخاص، ليصل المجموع إلى 14,163 حتى نهاية النصف الأول من 2023، أي ما يعادل 71% من الهدف، وتدريب أكثر من 5,153 بحريني خلال الربع الثاني، ليصل المجموع إلى 7,237 بحريني حتى نهاية النصف الأول من 2023، أي ما يشكل حوالي 72% من الهدف المعلن.

مستجدات السياسات النقدية والقطاع المالي

أسعار الفائدة

ودائع الأسبوع الواحد
(سعر الفائدة الأساسي خلال الربع الثاني من العام)
%6.00
+25 نقطة أساس

ودائع الليلة الواحدة
(سعر الفائدة الأساسي خلال الربع الثاني من العام)
%5.75
+25 نقطة أساس

ودائع 4 أسابيع
(سعر الفائدة الأساسي خلال الربع الثاني من العام)
%6.75
+25 نقطة أساس

تسهيلات الإقراض
(سعر الفائدة الأساسي خلال الربع الثاني من العام)
%7.00
+25 نقطة أساس

أعلن مصرف البحرين المركزي خلال الربع الثاني من العام 2023 عن رفع سعر الفائدة الأساسي لمرة واحدة في شهر مايو 2023، حيث تم رفع سعر الفائدة الأساسي بواقع 25 نقطة أساس. ارتفع سعر الفائدة على ودائع الأسبوع الواحد من 5.75% إلى 6.00%، وارتفع سعر الفائدة على ودائع الليلة الواحدة ليصل إلى 5.75%، كما ارتفع سعر الفائدة على الودائع لفترة أربعة أسابيع من 6.50% إلى 6.75%. أما على صعيد زيادة سعر الفائدة على مصارف قطاع التجزئة مقابل تسهيلات الإقراض، فقد ارتفع سعر الفائدة بواقع 25 نقطة أساس من 6.75% إلى 7.00%.

عرض النقد

القاعدة النقدية (ن0)	عرض النقد (ن1)	عرض النقد (ن2)	عرض النقد (ن3)
▲ +53.0%	▼ -14.2%	▲ +4.7%	▲ +3.0%

وفقًا لبيانات مصرف البحرين المركزي، واصلت القاعدة النقدية (ن0) في النمو خلال الربع الثاني من عام 2023، حيث بلغت 4.8 مليار دينار بحريني مسجلة نمواً بنسبة 53.0% وهو ما يعكس نمو ودائع المصارف لدى مصرف البحرين المركزي. في حين انخفض (ن1) بنسبة 14.2% على أساس سنوي إلى 2.9 مليار دينار بحريني نتيجة انخفاض الودائع تحت الطلب بالعملة المحلية.

أما بالنسبة لـ (ن2) فقد بلغ 14.5 مليار دينار بحريني، بنسبة نمو 4.7% على أساس سنوي، وجاء ذلك نتيجة لتعزيز ودائع الأجل والتوفير البالغة 10.9 مليار دينار بحريني. وبلغ (ن3)، والذي يتضمن ب(ن2) مع الودائع الحكومية، 15.7 مليار دينار بحريني بنسبة نمو 3.0% في الربع الثاني من العام 2023 على أساس سنوي.

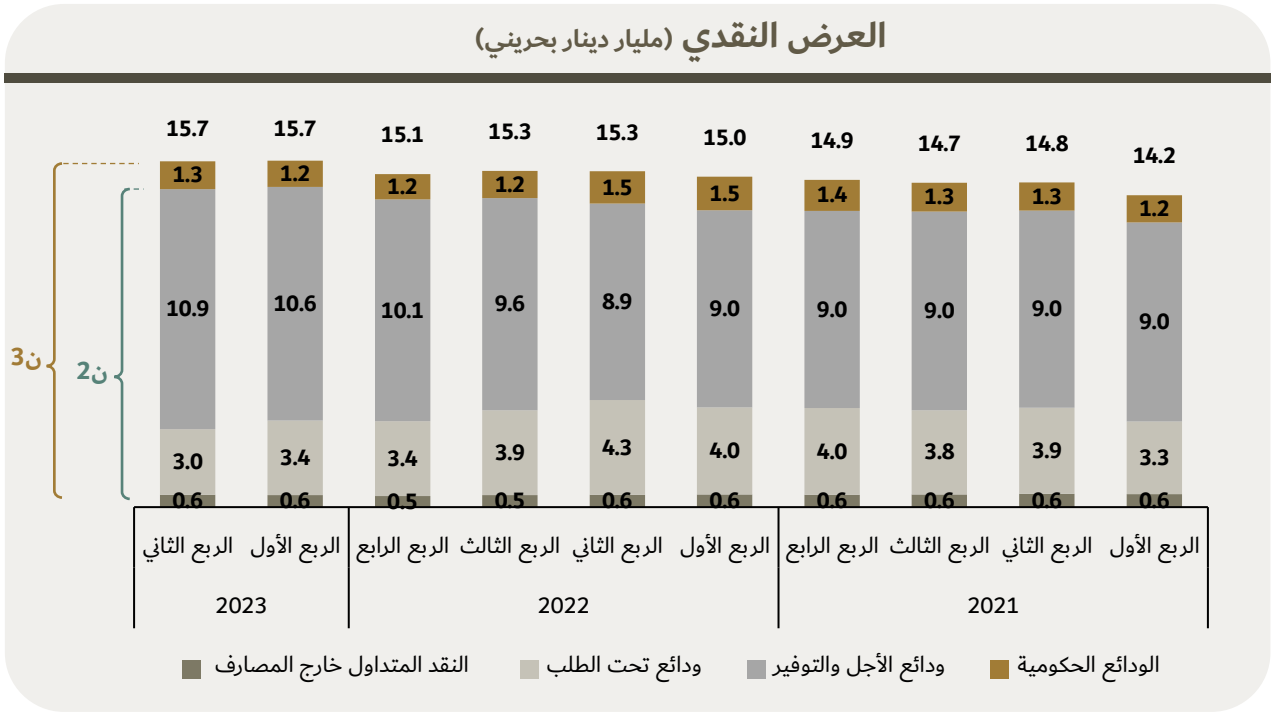

المصدر: مصرف البحرين المركزي

معدلات الإقراض والودائع

قيمة قروض قطاع الأعمال
(المقدمة من مصارف التجزئة)
%0.3- ▼

قيمة قروض قطاع الأشخاص
(المقدمة من مصارف التجزئة)
%5.0+ ▲

الودائع المحلية
(بالدينار البحريني)
%5.2+ ▲

ارتفعت القيمة الإجمالية للقروض المقدمة من قبل مصارف قطاع التجزئة بنسبة 2.5% إلى حوالي 11.6 مليار دينار بحريني في الربع الثاني من العام 2023 مقارنةً بالربع ذاته من العام الماضي، حيث نمت القروض المقدمة للأشخاص بواقع 5.0% على أساس سنوي لتبلغ قيمتها 5.9 مليار دينار بحريني خلال الربع الثاني من العام 2023 والتي تشكل 51.0% من إجمالي قيمة القروض المقدمة من قبل مصارف. أما بالنسبة لقروض قطاع الأعمال فقد تراجعت بنسبة طفيفة قدرها 0.3% مقارنةً بالربع الثاني من العام 2022 لتبلغ قيمتها حوالي 5.1 مليار دينار بحريني خلال الربع الثاني من العام 2023، وتشكل قروض قطاع الأعمال 43% من إجمالي القروض المقدمة من مصارف التجزئة.

النمو السنوي في الائتمان الصادر عن مصارف قطاع التجزئة (مليون دينار بحريني)

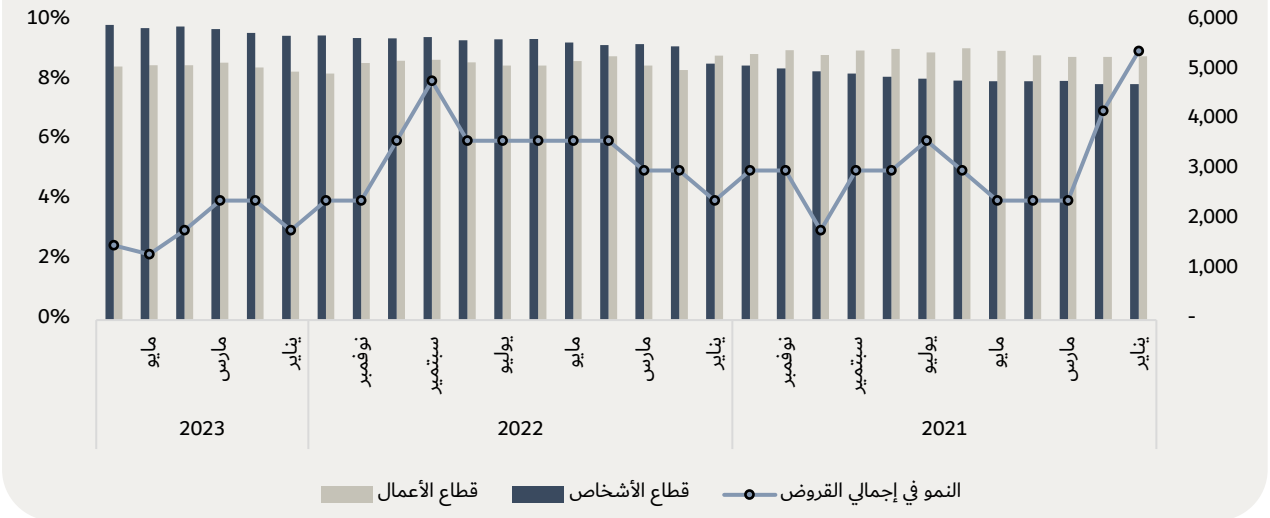

المصدر: مصرف البحرين المركزي

أما على صعيد الودائع، فقد شهد إجمالي الودائع من غير المصارف بالدينار البحريني والعملات الأجنبية انخفاضاً بنسبة 2.3% على أساس سنوي في نهاية الربع الثاني من العام 2023 لتبلغ 19.4 مليار دينار بحريني. في حين ارتفعت قيمة إجمالي الودائع المحلية من غير المصارف إلى حوالي 15.1 مليار دينار بحريني بزيادة قدرها 5.2% على أساس سنوي. أما إجمالي الودائع الأجنبية من غير المصارف فقد انخفض بمعدل 21.9% على أساس سنوي إلى 4.3 مليار دينار بحريني في نهاية الربع الثاني من العام الجاري، كما بلغت الودائع الحكومية حوالي 1.3 مليار دينار بحريني مسجلة ارتفاعاً سنوياً قدره 8.3%.

إجمالي الودائع من غير المصارف (مليون دينار بحريني)

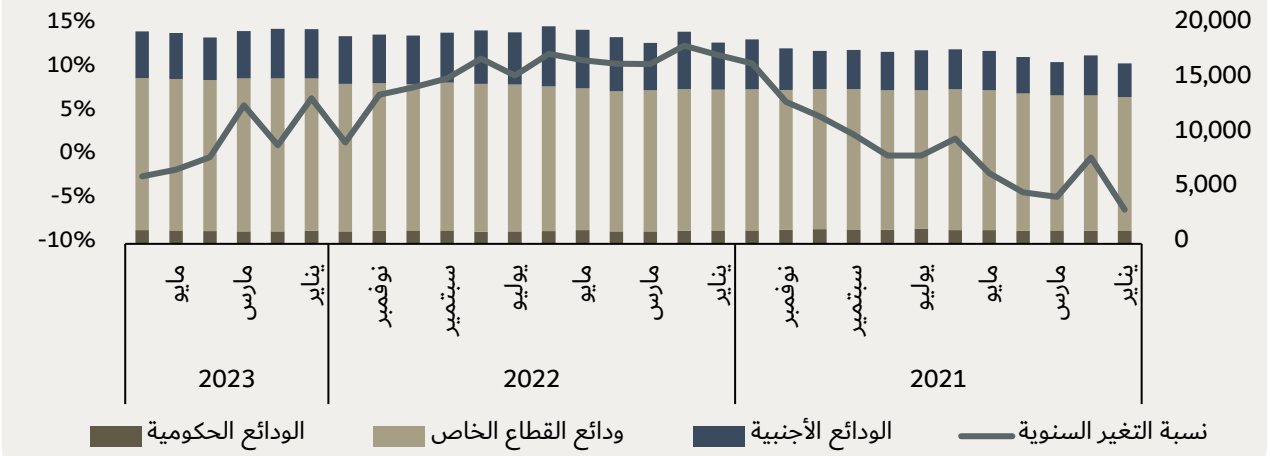

المصدر: مصرف البحرين المركزي

الأسواق المالية

أقفل مؤشر البحرين العام عند 1,957.9 نقطة في نهاية الربع الثاني من العام 2023، مسجلاً ارتفاعاً بنسبة 6.4% على أساس سنوي. وأقفل مؤشر البحرين الإسلامي عند 746.9 نقطة والذي ارتفع بواقع 11.9% على أساس سنوي، أما بالنسبة إلى القيمة السوقية، فقد انخفضت إلى حوالي 7.6 مليار دينار بحريني نتيجة إلغاء إدراج أسهم البنك الأهلي المتحد في 26 يونيو 2023 وذلك لتحول الشكل القانوني للبنك إلى شركة مساهمة بحرينية مقفلة.

خلال الربع الثاني للعام 2023، استحوذ قطاع المال على 39.7% من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة والتي بلغت 21.6 مليون دينار بحريني، أي ما يعادل 74.0% من مجمل كمية الأسهم المتداولة في البورصة، وتلاه قطاع المواد الأساسية بنسبة 38.6% من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة.

وعلى صعيد إجمالي القيمة السوقية، فقد استمر قطاع المال في قيادة السوق بنسبة مساهمة بلغت 60.5%. أما بالنسبة للشركات الثلاث الأعلى قيمة من حيث إجمالي القيمة السوقية، فقد تصدرت شركة ألمنيوم البحرين (ألبا) بقيمة سوقية تبلغ حوالي 1.5 مليار دينار بحريني وشكلت نحو 20.6% من إجمالي القيمة السوقية لبورصة البحرين. جاء بنك البحرين الوطني في المرتبة الثانية بقيمة سوقية تبلغ 1.3 مليار دينار بحريني أي ما يمثل 17.9% من إجمالي القيمة السوقية، أما في المرتبة الثالثة فحقق بنك البحرين والكويت قيمة سوقية بلغت حوالي 0.8 مليار دينار بحريني بما يشكل 11.5% من إجمالي السوق في مملكة البحرين.

مؤشر بورصة البحرين (نقطة)

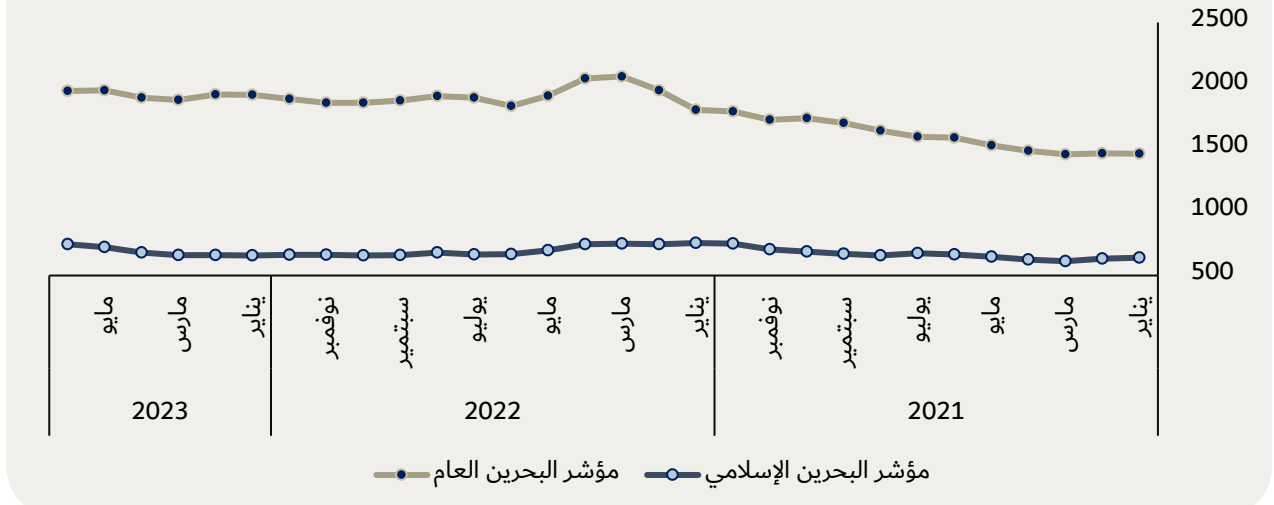

المصدر: بورصة البحرين

السندات والصكوك قصيرة الأجل الصادرة من مصرف البحرين المركزي

أصدر مصرف البحرين المركزي خلال الربع الثاني من العام الجاري 25 سنداً تقليدياً وصكاً إسلامياً بإجمالي قيمة إصدارات بلغت 1.7 مليار دينار بحريني. وسجلت أعلى نسبة فائدة (أو معدل ربح) خلال الربع الثاني من العام 2023 على أذونات الخزانة الحكومية 6.36%، بينما بلغت النسبة الأعلى لسندات التنمية الحكومية طويلة الأجل 6.25%، في حين بلغت النسبة الأعلى لصكوك السلم الإسلامية الحكومية قصيرة الأجل 6.15%، و6.05% لصكوك الإجارة الإسلامية الحكومية قصيرة الأجل. وكانت أعلى نسبة زيادة في الاكتتاب خلال هذا الربع من نصيب صكوك الإجارة في الإصدار رقم 212 بنسبة 551%.

تاريخ الإصدار	الإصدار	القيمة (مليون دينار بحريني)	الاستحقاق (يوم)	نسبة الفائدة / معدل الربح (%)	متوسط السعر (%)	زيادة الاكتتاب (%)
5 أبريل 2023	أذونات الخزانة رقم 1959	70	91	5.83	98.547	172
6 أبريل 2023	صكوك الإجارة رقم 212	26	182	6.00	-	551
12 أبريل 2023	صكوك السلم رقم 264	43	91	5.80	-	197
13 أبريل 2023	سندات التنمية رقم 31	100	1,092	6.00	-	291
19 أبريل 2023	أذونات الخزانة رقم 1960	70	91	5.82	98.550	222
20 أبريل 2023	أذونات الخزانة رقم 103	100	364	6.13	94.165	215
26 أبريل 2023	أذونات الخزانة رقم 1961	70	91	5.92	98.526	111
3 مايو 2023	سندات التنمية رقم 32	200	728	5.875	-	100
3 مايو 2023	أذونات الخزانة رقم 1962	70	91	6.02	98.500	107
4 مايو 2023	صكوك الإجارة رقم 213	26	182	6.05	-	403
7 مايو 2023	أذونات الخزانة رقم 1963	35	182	6.10	97.008	149
10 مايو 2023	أذونات الخزانة رقم 1964	70	91	6.17	98.465	102
17 مايو 2023	صكوك السلم رقم 265	43	91	6.15	-	197
24 مايو 2023	أذونات الخزانة رقم 1965	70	91	6.21	98.454	173
25 مايو 2023	أذونات الخزانة رقم 104	100	364	6.13	94.168	180
28 مايو 2023	أذونات الخزانة رقم 1966	35	182	6.07	97.021	237
31 مايو 2023	أذونات الخزانة رقم 1967	70	91	6.24	98.439	158
7 يونيو 2023	أذونات الخزانة رقم 1968	70	91	6.19	98.460	208
8 يونيو 2023	صكوك الإجارة رقم 214	26	182	6.05	-	338
14 يونيو 2023	صكوك السلم رقم 266	43	91	6.10	-	206
21 يونيو 2023	أذونات الخزانة رقم 1969	70	91	6.11	98.478	174
22 يونيو 2023	أذونات الخزانة رقم 105	100	364	6.36	93.957	143
25 يونيو 2023	أذونات الخزانة رقم 1970	35	182	6.30	97.916	153
27 يونيو 2023	سندات التنمية رقم 33	100	1,456	6.25	-	415
28 يونيو 2023	أذونات الخزانة رقم 1971	70	91	6.15	98.469	109

المصدر: مصرف البحرين المركزي

قطاع التأمين

إجمالي أقساط التأمين	بوليصات التأمين	صافي دخل الاستثمار	صافي الربح
+3.1%	+28.7%	+140.2	+2,069.2%
+4.6 مليون دينار	+ 600 ألف بوليصة	+ 23.0 مليون دينار	+ 26.9 مليون دينار

وفقًا لبيانات مصرف البحرين المركزي، شهد قطاع التأمين نمواً في الربع الثاني من عام 2023، حيث ارتفع عدد بوليصات التأمين إلى 2.7 مليون بوليصة محققة نمو بنسبة 28.7% على أساس سنوي، هذا بالإضافة إلى نمو إجمالي قيمة الأقساط التأمينية بنسبة 3.1% على أساس سنوي لتبلغ قيمتها 151.5 مليون دينار بحريني وذلك نتيجة لزيادة الطلب على التغطيات التأمينية. كما سجل التأمين على الخسائر المالية أعلى نمو سنوي من حيث إجمالي قيمة الأقساط التأمينية التي ارتفع بنسبة 26.2% لتصل إلى 5.3 مليون دينار بحريني. كما ارتفعت أقساط التأمين الهندسي بشكل ملحوظ بنسبة 24.7% لتصل إلى 6.4 مليون دينار بحريني. وبالمثل، شهدت الأقساط الإجمالية للتأمين ضد التلف المادي والتأمين الصحي نمواً بنسبة 18.4% لتصل إلى 2.7 مليون دينار بحريني، و11.8% لتصل إلى 52.3 مليون دينار بحريني، على التوالي.

بالنسبة لمساهمة قيمة أقساط فروع التأمين من إجمالي قيمة الأقساط التأمينية، فقد احتلت قيمة أقساط التأمين الصحي الصدارة بقيمة أقساط تبلغ 52.3 مليون دينار بحريني ونسبة مساهمة 34.5% من الإجمالي، وتلتها أقساط تأمين المركبات بنسبة مساهمة 25.7% من إجمالي قيمة الأقساط التأمينية وبقيمة أقساط تساوي 38.9 مليون دينار بحريني. وجاءت بالمرتبة الثالثة أقساط تأمين الحرائق والممتلكات والمسؤولية العامة بنسبة مساهمة 14.1% وقيمة أقساط تبلغ 21.4 مليون دينار بحريني.

توزيع إجمالي أقساط التأمين

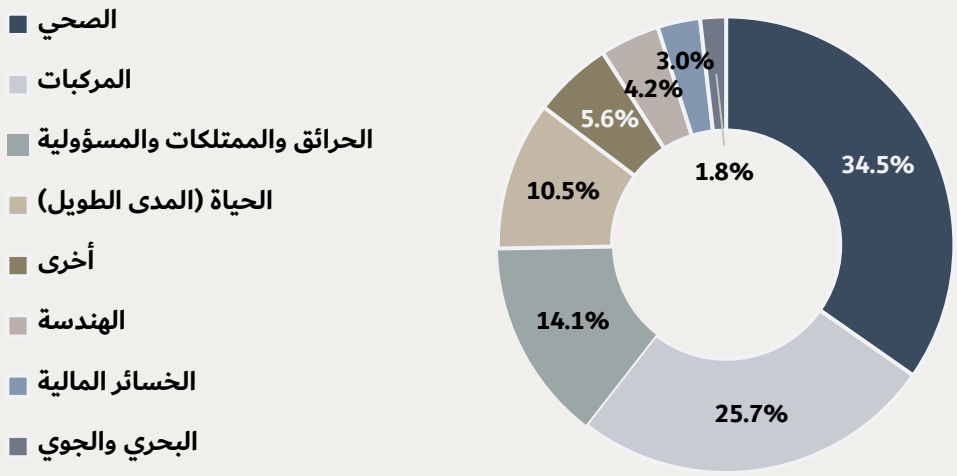

المصدر: مصرف البحرين المركزي

ومن جانب آخر، بلغ معدل الاحتفاظ الكلي لقطاع التأمين في مملكة البحرين 62.6% خلال الربع الثاني من العام 2023، مدفوعاً بمعدلات الاحتفاظ لكلٍ من تأمين المركبات والتأمين على الحياة (المدى الطويل) والتأمين الصحي التي بلغت معدلات الاحتفاظ بها خلال هذا الربع 97%، 83% و66% على التوالي.

وفيما يخص ربحية قطاع التأمين، فقد حقق القطاع أداءً استثنائياً في الربع الثاني من العام 2023، حيث ارتفع صافي دخل الاستثمار من 16.4 مليون دينار بحريني في الربع الثاني من العام 2022 إلى 39.4 مليون دينار بحريني في الربع الثاني من العام 2023 بنسبة نمو 140.2%. وأما بالنسبة لصافي ربح شركات التأمين التقليدية، فقد زاد بمقدار 26.9 مليون دينار بحريني ليصل إلى 28.2 مليون دينار بحريني في الربع الثاني من العام 2023 بعدما حقق 1.3 مليون دينار بحريني في الربع الثاني من العام 2022، مسجلاً بذلك نمواً سنوياً بلغت نسبته 2,069.2%.

تنافسية مملكة البحرين على المستوى العالمي

البيئة الاقتصادية

حافظت مملكة البحرين على صدارتها كأكثر اقتصاد حر في العالم العربي بحسب **تقرير الحرية الاقتصادية في العالم 2023** الصادر عن معهد فريز وجاءت في المرتبة 45 عالمياً في التصنيف العام من أصل 165 دولة شملها التقرير. وتجدر الإشارة إلى تصدر مملكة البحرين دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ضمن المؤشر الفرعي "حرية دخول الأسواق والمنافسة". كما تصدرت المملكة دول مجلس التعاون الخليجي ضمن ثلاث من أصل خمس ركائز رئيسية يقيسها التقرير والتي من بينها ركيزة "حرية التجارة الدولية. كما تجدر الإشارة إلى حصول مملكة البحرين على العلامة الكاملة ضمن 9 مؤشرات فرعية يقيسها التقرير.

- أكثر اقتصاد حُر في العالم العربي
- التصدر إقليمياً ضمن المؤشر الفرعي "حرية دخول الأسواق والمنافسة"
- التصدر خليجياً ضمن ثلاث ركائز

للسنة الخامسة على التوالي، جاءت مدينة المنامة في المرتبة الأولى عالمياً ضمن المؤشر الفرعي "الجاذبية المالية" ضمن **مؤشر أير إنك العالمي** لـ 150 مدينة 2023 (AIRINC Global 150 Cities Index). ويقيس المؤشر مستويات الرواتب ومعدلات الضرائب وتكاليف المعيشة وظروفها والذي يعكس مدى جاذبية كل مدينة للعيش فيها. وضمن التصنيف العام حافظت المنامة على تصنيفها في المرتبة 44 عالمياً من أصل 150 مدينة.

- المرتبة الأولى عالمياً ضمن المؤشر الفرعي "الجاذبية المالية"

رأس المال البشري

تقدمت مملكة البحرين ضمن **تصنيف المواهب العالمية لعام 2023** والصادر عن مركز التنافسية العالمي - المعهد الدولي للتنمية الإدارية (IMD) حيث تحسن أداء المملكة بواقع 8 مراكز لتحل في المرتبة 27 عالمياً من أصل 64 دولة. كما حققت مملكة البحرين أداءً متقدماً ضمن عدد من المؤشرات الفرعية، حيث تقدمت المملكة بواقع 60 مركزاً لتحل في المرتبة 2 عالمياً في مؤشر نمو القوى العاملة. كما تقدمت المملكة بواقع 23 مركزاً لتحل في المرتبة 10 عالمياً ضمن ركيزة جاهزية المواهب. وتجدر الإشارة إلى حلول مملكة البحرين في المراتب العشر الأولى عالمياً ضمن 7 مؤشرات مختلفة والتي من بينها مؤشر توافر العمالة الماهرة. هذا وتصدرت المملكة دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مؤشر توافر المهارات المالية وحلت في المرتبة 6 عالمياً، ومؤشر مهارات اللغة وحلت في المرتبة 6 عالمياً أيضاً، أما في مؤشر تدريب الموظفين فقد حلّت في المرتبة 19 عالمياً. وتجدر الإشارة أيضاً إلى تصدر مملكة البحرين الدول العربية ضمن مؤشر نسبة الإناث من مجموع القوى العاملة.

- تحسن بواقع 8 مراتب ضمن التصنيف العام
- المرتبة الثانية عالمياً ضمن مؤشر نمو القوى العاملة
- في المراتب العشر الأولى عالمياً ضمن 7 مؤشرات مختلفة والتي من بينها مؤشر توافر العمالة الماهرة

الابتكار

- تقدم بواقع 12 مركزاً منذ العام 2020
- تقدم بواقع 28 مركزاً ضمن المؤشر الفرعي المعني بمجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي

حافظت مملكة البحرين على تقدمها في السنوات الأخيرة ضمن **مؤشر الابتكار العالمي** الصادر عن المنظمة العالمية للملكية الفكرية WIPO وشركاء آخرون، حيث تقدمت المملكة بواقع 12 مركزاً منذ العام 2020 لتحل في المرتبة 67 من أصل 132 دولة ضمن مؤشر 2023. كما حققت المملكة تحسناً ملحوظاً ضمن عدد من المؤشرات الفرعية، حيث تقدمت بواقع 28 مركزاً ضمن المؤشر الفرعي المعني بمجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وجاءت في المرتبة 36 عالمياً. كما حلت مملكة البحرين في المرتبة الثانية عالمياً ضمن مؤشر "البنية التحتية العامة"، ويعزى ذلك إلى تحسن أداء المملكة بمؤشر الأداء اللوجستي الصادر عن البنك الدولي هذا العام. والجدير بالذكر بأن مملكة البحرين جاءت في المرتبة 10 عالمياً ضمن المؤشر الفرعي المتعلق بسياسات ممارسة الأعمال.

قائمة المصطلحات

المصطلح	التوضيح
مفاهيم اقتصادية	
الحسابات القومية	مجموعة متماسكة ومتسقة ومتكاملة من حسابات الاقتصاد الكلي تستند إلى مجموعة من المفاهيم والتعاريف والتصانيف وقواعد المحاسبة المتفق عليها دولياً.
الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنتاج	القيمة الإجمالية للسلع والخدمات النهائية المنتجة داخل الدولة خلال فترة محددة، عادة ما يكون الناتج المحلي الإجمالي سنوياً (و/أو) فصلياً.
الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنفاق	القيمة الإجمالية لمجموع النفقات النهائية (للقطاع الحكومي والخاص) بأسعار المشترين.
معدل النمو الحقيقي	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، بحيث يتم إلغاء أثر التضخم بين السنة الجارية وسنة الأساس (2010).
معدل النمو الاسمي	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، بحيث يؤثر التضخم على قيمتها.
التضخم	الارتفاع في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات خلال فترة زمنية محددة.
مؤشر أسعار المستهلك	مؤشر اقتصادي واجتماعي معد لقياس التغيرات عبر الزمن في المستوى العام لأسعار السلع الاستهلاكية والخدمات التي تحصل عليها الأسر المعيشية أو تستخدمها أو تدفع لقاء استهلاكها.
مؤشر أسعار المنتج	مؤشر اقتصادي معد لقياس التغيرات عبر الزمن في المستوى العام لأسعار البيع التي يتلقاها المنتجون المحليون مقابل إنتاجهم.
القطاعات الاقتصادية	
القطاع النفطي	يشمل نشاط استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي.
القطاع غير النفطي	يشمل كل الأنشطة الاقتصادية الأخرى ما عدا أنشطة القطاع النفطي.
المشروعات المالية	يشمل وحدات تقوم أساساً بإجراء معاملات مالية، أي معاملات تتعلق بإيجاد أصول مالية أو بتسييلها أو بتغيير ملكيتها، كما يشمل التأمين وتوفير الاعتمادات للمعاشات التقاعدية والأنشطة التي تسهل التعاملات المالية، وغيرها.
التجارة	يشمل بيع أي نوع من السلع (البيع دون إجراء أية عمليات تحويل) بالجملة والتجزئة، وتقديم الخدمات المرتبطة ببيع السلع.
الفنادق والمطاعم	يشمل وحدات توفر للعملاء الإقامة قصيرة الأجل و/أو تقوم بتحضير الوجبات والوجبات الخفيفة والمشروبات للاستهلاك الفوري.
الصناعات التحويلية	يشمل وحدات تعمل في التحويل الطبيعي، أو الكيميائي للمواد، أو الجواهر، أو المكونات إلى منتجات جديدة، مثل المعامل أو المصانع أو المطاحن وغيرها. ومن أمثلة الصناعات التحويلية: صنع المنتجات الغذائية والمشروبات ومنتجات التبغ وكذلك صنع المنسوجات والخشب وصنع الورق والمنتجات النفطية المكررة والمواد الكيميائية، والمعادن اللافلزية، وصنع الأثاث، وغيرها.
الخدمات الحكومية	تشمل كافة الوزارات والهيئات المدرجة في ميزانية الدولة والميزانيات الملحقة والمستقلة والحساب الختامي هو المصدر الأساسي للبيانات، والتي تعمل في مجال الإدارة، وحفظ الأمن العام، وتقديم الخدمات التعليمية والثقافية والترفيهية والإنمائية، وغيرها من الخدمات الجماعية التي تهدف إلى تنمية المجتمع.

المصطلح	التوضيح
المواصلات والاتصالات	يشمل قطاع المواصلات الأنشطة المتصلة بتوفير نقل الركاب أو البضائع، سواءً كان محدد المواعيد أو لم يكن، عن طريق خطوط الأنابيب، أو البر، أو البحر، أو الجو، بالإضافة إلى تأجير معدات النقل التي يعمل عليها سائق أو عامل تشغيل. كما يشمل القطاع على الأنشطة البريدية والتخزين وأنشطة الاتصالات السلكية واللاسلكية.
البناء والتشييد	يشمل الإنشاءات العامة المباني السكنية وغير السكنية وإنشاء ورصف الطرق، وهذا القسم يشمل الأعمال الجديدة، وأعمال الإصلاح، والإضافات والتعديلات، فضلاً عن الإنشاءات ذات الطبيعة المؤقتة.
الخدمات الاجتماعية والشخصية	يشمل الخدمات التي تقدمها مؤسسات تجارية ووحدات حكومية إلى الأفراد وإلى مؤسسات تجارية أخرى أو إلى المجتمع ككل، مثل الخدمات التعليمية الخاصة والخدمات الصحية الخاصة والخدمات الاجتماعية والشخصية.
الأنشطة العقارية وخدمات الأعمال	يشمل الأنشطة العقارية كشراء وتأجير العقارات وتلك التي ترتبط بالأعمال التجارية، والتي يمكن القيام بها لصالح الأسر الخاصة.
معاملات اقتصادية	
ميزان المدفوعات	سجل لكافة المعاملات الاقتصادية التي تتم مع بقية العالم لفترة زمنية محددة ويتضمن الحساب الجاري، والحساب الرأسمالي والحساب المالي.
الحساب الجاري	يشمل جميع السلع والخدمات المستوردة والمصدرة، وحساب الدخل الأولي (يتضمن جميع دخل الاستثمار، والاستثمار المباشر، واستثمار المحفظة، وغيرها) وحساب الدخل الثانوي (يتضمن تحويلات العاملين) في ميزان المدفوعات.
الحساب الرأسمالي	يشمل تحويلات رأس المال.
الحساب المالي	يشمل التغييرات في الأصول والالتزامات المالية الخارجية للبلد، ويغطي شبكات الاستثمار المباشر، واستثمار المحفظة، والاستثمارات الأخرى، والأصول الاحتياطية.
الميزان التجاري	الفارق بين قيمة الواردات والصادرات خلال فترة معينة، ويكون فائضًا إذا زادت قيمة الصادرات عن الواردات، أو عجزًا في الحالة المعاكسة.
إجمالي الصادرات	تشمل الصادرات وطنية المنشأ وصادرات السلع الأجنبية (إعادة التصدير) من أي جزء من الإقليم الإحصائي.
الصادرات وطنية المنشأ	تشمل صادرات جميع السلع التي تم إنتاجها أو تصنيعها محليًا بالكامل، أو التي أجرى عليها عمليات صناعية غيرت من شكل وقيمة السلعة.
إعادة التصدير	تشمل الصادرات من السلع الأجنبية التي سبق تسجيلها كواردات.
إجمالي الواردات	الواردات من السلع الأجنبية والسلع المحلية التي يعاد استيرادها.
التجارة الخدمية	الخدمات المتبادلة بين المقيمين وغير المقيمين في الاقتصاد، بما في ذلك الخدمات المقدمة من خلال الفروع الأجنبية المنشأة في الخارج.
التجارة السلعية	عملية الحصول على السلع المادية وشرائها ونقلها وتخزينها وتحويلها وبيعها، بما في ذلك إدارة المخاطر المرتبطة بها، فضلاً عن تشغيل الأصول المادية في هذا السياق.
مسح الاستثمار الأجنبي	أحد أهم المسوح الاقتصادية التي تنفذها هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية بهدف التعرف على أرصدة وتدفقات الاستثمارات الأجنبية.
عملية نقاط البيع والتجارة الإلكترونية	عمليات الدفع التي تتم عن طريق بطاقات الخصم والائتمان (الصادرة داخل البحرين أو خارجها)

المصطلح	التوضيح
مفاهيم نقدية	
نقطة أساس	وحدة قياس تستخدم لقياس أسعار الفائدة والنسب المئوية وتساوي 0.01%. مثال، 50 نقطة أساس تساوي 0.5%.
التسهيلات المصرفية	مجموعة من أدوات الإيداع والإقراض التي تستطيع مصارف التجزئة الحصول عليها من مصرف البحرين المركزي لتلبية احتياجاتها من السيولة بالدينار بحريني البحريني.
الودائع من غير المصارف	تشمل الودائع بالدينار بحريني البحريني أو العملات الأجنبية في مصارف قطاع التجزئة، وتتضمن الودائع المحلية من القطاع الحكومي والخاص (ما عدا البنوك) والودائع الأجنبية.
الميزانية الموحدة للقطاع المصرفي	ميزانية شاملة للنظام المصرفي (مصارف قطاع التجزئة ومصارف قطاع الجملة والمصارف الإسلامية)، وذلك باستثناء ميزانية مصرف البحرين المركزي.
أدوات الدين العام	أذونات خزانة وأوراق مالية حكومية يتم إصدارها من قبل مصرف البحرين المركزي نيابة عن حكومة مملكة البحرين.
أذونات الخزانة	أدوات دين قصيرة الأجل تحدد قيمتها وزارة المالية والاقتصاد الوطني لفترات استحقاق لا تتجاوز سنة واحدة.
سندات التنمية الحكومية	سندات طويلة الأجل تصدر بالدينار بحريني البحريني أو بالدولار الأميركي، لفترات استحقاق من 2 إلى 30 سنة. ويتم تحديد سعر الفائدة الثابت من قبل لجنة السياسة النقدية في مصرف البحرين المركزي.
صكوك السلم	أداة استثمارية تصدر وفقاً لمعايير الشريعة الإسلامية، لفترات استحقاق ثلاثة أشهر. ويتم إصدار صكوك السلم بعائد ثابت يتم تحديده من قبل لجنة السياسة النقدية في مصرف البحرين المركزي.
صكوك الإجارة القصيرة الأجل	أداة استثمارية تصدر وفقاً لمعايير الشريعة الإسلامية، لفترات استحقاق ستة أشهر. ويتم إصدار صكوك الإجارة بعائد ثابت يتم تحديده من قبل لجنة السياسة النقدية في مصرف البحرين المركزي.
صكوك الإجارة طويلة الأجل	أداة استثمارية تصدر وفقاً لمعايير الشريعة الإسلامية. ويتم إصدارها بالدينار بحريني البحريني أو بالدولار الأمريكي ولفترات استحقاق من 2 إلى 10 سنوات. ويتم إصدار صكوك الإجارة بعائد ثابت يتم تحديده من قبل لجنة السياسة النقدية في مصرف البحرين المركزي.
عرض النقد	القيمة الإجمالية للنقد في اقتصاد البلد.
ن0	يصف القاعدة النقدية للاقتصاد (العملات المتداولة + ودائع المصارف في مصرف البحرين المركزي).
ن1	يصف عرض النقد بمفهومه الضيق ويتكون من الأجزاء الأكثر سيولة من المال (العملة المتداولة + الودائع تحت الطلب).
ن2	يصف عرض النقد بمفهومه الواسع (ن1 + ودائع الأجل والتوفير).
ن3	يصف عرض النقد بمفهومه الأوسع ويتضمن أقل الأجزاء سيولة من المال (ن2 + ودائع الحكومة).
المسح النقدي	يعرض مكونات ن3 من حيث صافي الأصول الأجنبية والأصول المحلية.
معدل الاحتفاظ	الجزء المحتفظ به من أقساط التأمين -باستثناء حصة معيد التأمين- ويتم احتسابه من خلال قسمة صافي أقساط التأمين المكتتب بها على إجمالي أقساط التأمين.

| حقوق النشر وإخلاء المسئولية

حقوق النشر محفوظة لدى وزارة المالية والاقتصاد الوطني – البحرين- © 2023

يمكن استخدام المواد المذكورة في التقرير بعد طلب الإذن من وزارة المالية والاقتصاد الوطني- البحرين، ولا يُعد هذا التقرير توصية من الوزارة لاتخاذ أي قرار وينبغي أخذ المشورة من المختصين والخبراء في هذا الشأن، حيث إن الوزارة غير مسئولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو قرار يُتخذ بناءً على التقرير.

| للتواصل

وزارة المالية والاقتصاد الوطني
EconomicQuarterly@mofne.gov.bh